INTOSAI

الدولية

المجـــــــلة

للتدقيق الحكومي

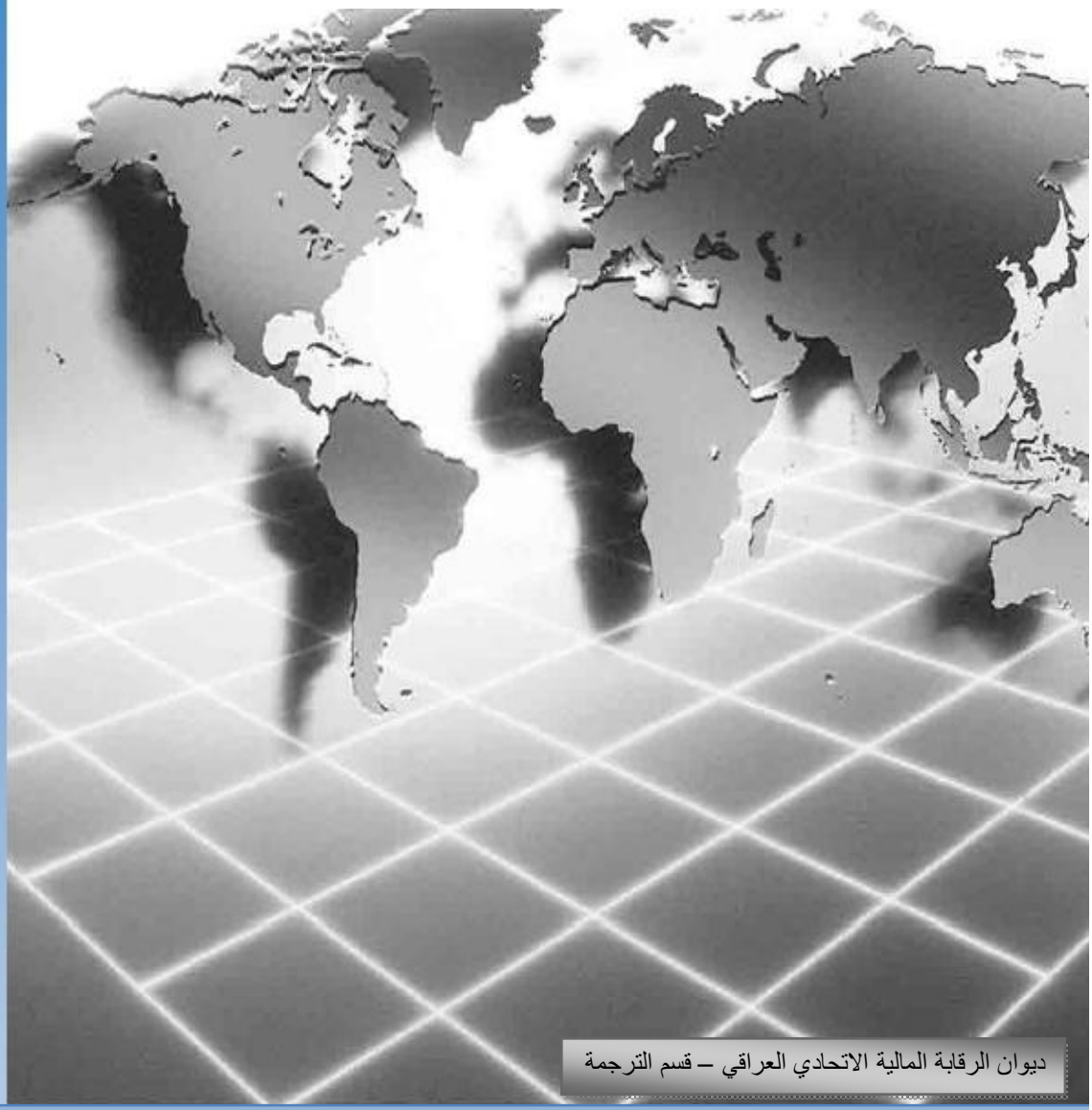

ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي – قسم الترجمة

Summer 2015

صيف ٢٠١٥

صيف ٢٠١٥

المجلد ٤٢، العدد ٣

هيئة التحرير

جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
مايكل فيرغسون، المدقق العام، كندا.
عبد القادر ازقلي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
اديلينا غونزالز، مراقب عام ،فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

جيمس كريستيان بلاكوود (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير

بيل كيلير (الولايات المتحدة).

مساعد رئيس التحرير

امي كوندرا(الولايات المتحدة).

كادر التحرير

كرستي كونسيرف (الولايات المتحدة)
جاينس سميث (الولايات المتحدة)

الادارة

ناثانيل اوبرين (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

مكتب المدقق العام (كندا).
شاشي كنت شارما (اسوساي-الهند).
باتريك زاجيني (باساي- ياب - مايكرونيسيا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمانة العامة للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
باسيلو خواريجوي (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسائلة الحكومة (الولايات المتحدة).

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي

لو جي ، الرئيس، جمهورية الصين الشعبية
د. حارب سعيد الاميمي ، النائب الأول، الامارات العربية المتحدة
د.أسامة جعفر فقيه نائب الرئيس الثاني، المملكة العربية السعودية
د.جوزيف موسر، السكرتير العام، النمسا

الاعضاء:
تيرنس باستيان بهاماس
د. كارلوس رامون بولت ، الاكوادور
هشام جنينة،جمهورية مصر العربية
جيبيرت نولاكيا ، جمهورية الغابون
تيريكو كواتو ، جمهورية اليابان
جوان مانيول بورتال مارتنيز ، جمهورية المكسيك
جين بروفوست ، نيوزيلندا
جورجن كوسمو ، النرويج
رنا محمد اختار بولند ، جمهورية باكستان الاسلامية
كرزيستوف كوبانكوسكس ، الجمهورية البولندية
ناتيانا، اي،كوليكوفا، جمهورية روسيا الاتحادية
كيمي ماكويتو، جنوب افريقيا
جين ،ايل، دودارو ،الولايات المتحدة الامريكية
درا اديلينا كونزاليز ، فنزويلا

المجـــــلة الدولية للتدقيـــق الحكومـــي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي ٢٠١٥

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير (كانون ثاني)، أبريل (نيسان)، يوليو (تموز)، أكتوبر (تشرين أول)، باللغات العربية، والانكليزية، والفرنسية، والألمانية، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548,
USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: *intosiajournal@gao.gov*

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :

www.intosai.org

أو على موقع المجلة *intosaijournal@gao.gov*.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley, England and University Microfilm International, Ann Arbor. Michigan, U.S.A

المحتويات

المقال الافتتاحي ٢
اخبار موجزة ٥
تعزيز النزاهة أراء الفساد..... ٢٢
احياء الغابات وتعزيز المناطق المزروعة الاشجار..... ٢٨
اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي..... ٣٧
اخر مستجدات التعاون بين الانتوساي والدول المانحة ٤٠
مفكرة الانتوساي..... ٤٧

تدقيق التبرعات المالية المخصصة لمكافحة مرض ايبولا هو عامل أساسي في حملة القضاء على الفيروس

لارا تايلور بيرس
المراقب العام لسيراليون

ساظل اشدد على ان تدقيق اموال التبرعات لمكافحة مرض ايبولا هو جزء لايتجزا من حملة القضاء على المرض نفسه

اود بداية ان اعرب عن بالغ سروري لاتاحة الفرصة لي لكتابة المقال الافتتاحي لهذا العدد من مجلة التدقيق الحكومي. يعد الفايروس المسبب لمرض ايبولا والذي كان يطلق عليه في السابق الحمى النزفية ايبولا احد الامراض الخطيرة التي تصيب الانسان والتي تؤدي في غالب الاحيان الى الوفاة بعد ثلاثة اسابيع فقط من الاصابة به مما اضفى على هذا المرض تلك الهالة المخيفة من انعدام الامل والعجز التي لازمت باكورة حملة القضاء على المرض.

كانت بداية ظهور فايروس ايبولا في سنة ١٩٧٦ عندما تفشى المرض في منطقتين في وقت واحد الاولى هي مدينة نزارا في السودان والثانية في مدينة يامبوكو بجمهورية الكونغو حيث عرف هذا المرض باسمه الذي اطلق عليه نسبة الى نهر ايبولا الذي يمر بالقرية التي شهدت تفشي الوباء.

اما اليوم فقد ظهر المرض وهو الاول من نوعه في غرب افريقيا في جمهورية غويانا في كانون اول ٢٠١٣ وانتشر بسرعة في البلدان الثلاثة الواقعة على حوض نهر مانو، فظهر اولا في ليبيريا ثم انتقل بعدها الى بلدي سيراليون في مايو ٢٠١٤ التي اعلنت عن اول حالة مؤكدة للمرض في احدى القرى الصغيرة الواقعة في مدينة كيسي تونجي التي تبعد ٢٠٠ ميل عن العاصمة فريتاون، ومنذ ذلك الحين شهدت نيجيريا والسنغال ومالي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسجيل اصابات بهذا المرض.

بحسب مركز الاستجابة الوطني لمرض ايبولا سجلت ٨٥٩٥ اصابة مؤكدة بالمرض منذ نهاية ابريل ٢٠١٥ نجم عنها وفاة ٣٥٣٥ شخص، أي بنسبة ٤١% من مجموع حالات الاصابة المؤكدة بالمرض. وفي بداية انتشار المرض ناشد رئيس سيراليون، د. ايرنست كوروما وحكومة سيراليون الشركاء المحليين والدوليين الى تقديم المساعدات على اختلاف اشكالها من اجل القضاء على المرض.

وبعد مرور بضعة اسابيع على هذه المناشدة سارع مواطنو سيراليون الشرفاء في الداخل والخارج الى الاستجابة من خلال تقديم الدعم بالمال والمواد.

لقد كانت هذه الحملة بمثابة جرس انذار من هذا المرض الخبيث الذي اودى بحياة الكثيرين من البشر في مدة زمنية قصيرة مما دفع وسائل الاعلام المحلية الى قيادة حملة للتوعية باستخدام مختلف وسائل الاعلان بين الفقراء والشرائح الاجتماعية الضعيفة على وجه الخصوص حول خطورة هذا الوباء واثاره الوخيمة.

كانت الاستجابة كبيرة فخلال وقت قصير قدم رجال الاعمال المحليين والاجانب تبرعات مالية بالمليارات من العملة المحلية لصالح صندوق سلة ايبولا الذي تاسس لهذا الغرض، لابل ذهبت احدى الصحف اليومية المحلية الى ابعد من ذلك عندما افردت عمودا تحت عنوان (تبرعات ايبولا) تضمن قائمة يومية شاملة بالتبرعات يذكر فيها مبلغ التبرع واسماء وعناوين المتبرعين، وقد تراوحت مبالغ التبرعات الفردية ما بين ٥٠٠.٠٠٠ ليون

" اسفرت عملية تدقيق عن استرداد أولي لأكثر من ثلاثة مليارات ليون (أي ما يقارب ٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) ولا تزال لجنة الحسابات العامة في برلمان دولة سراليون تسترد المزيد من الأموال"

لارا تايلور- بيرس

(أي ما يعادل ١٠٠ دولار أمريكي) كحد أدنى ليصل إلى مئات الملايين من الليون (أي ما يعادل مئات الآلاف من الدولار الامريكي). ففي العديد من الدوائر سواء كانت حكومية أو خاصة وفي كل ارجاء البلاد تتبرع جمعيات الموظفين على نحو طوعي لمكافحة فيروس ايبولا.

يقدم أفراد ومنظمات أخرى تبرعات عينية متضمنة تجهيزات طبية واغذية وملابس ومواد أخرى لمرافق الحجر الصحي وللناجيين من هذا الفيروس. وكانت النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة هم المستفيدين الأساسين من هذه التبرعات حتى ان بعض المانحين وفروا مركبات ومعدات طبية.

تُسلم هذه المنح وخصوصا التبرعات النقدية إلى الحكومة اما من خلال مكتب الرئيس أو وزارة الصحة والصرف الصحي. وهنالك العديد من الأمثلة سُلمت فيها التبرعات وخصوصا الأغذية والملابس إلى المستفيدين مباشرة.

في دائرة تدقيق الحسابات في السيراليون (ASSL)، وهي جهاز الرقابة العالي في الدولة، لاحظنا وباهتمام بالغ ما يجري عند الإبلاغ عن هذه التبرعات ونشرها على نحو مستمر في وسائل الإعلام. وفي الواقع، اشترت بعض المنظمات والافراد في حالات معينة مساحات الصحيفة بالكامل او جزءا منها وفترة إعلانية عبر الراديو والتلفاز للإعلان عن تبرعاتهم المالية السخية.

على الجهاز الرقابي في السيراليون الذي يحتفل الآن بعيد تأسيسه العاشر كجهاز مستقل خرج إلى حيز الوجود سنة ٢٠٠٤ ان يشكل جزءا من جهود البلاد لتنفيذ اعلان ليما للأدلة التوجيهية بشان مفاهيم التدقيق التي هي لتعزيز التدقيق الحكومي المستقل. وكانت المؤسسة السلف وهي دائرة التدقيق الحكومي قد تاسست سنة ١٩٦٢.

يستمد جهاز الرقابة العالي في السيراليون صلاحياته من السلطات الممنوحة لنا باعتبارنا المدقق العام ورئيس الجهاز الرقابي في السيراليون. حيث تخولنا الصلاحية المذكور تفاصيلها في الجزء ١١٩ من دستور ١٩٩١ لدولة السيراليون، تدقيق المال العام كافة "

وببساطة، هذا يعني أن جميع القائمين على الأموال العامة (أي أموال تابعة لحكومة وشعب السيراليون) هم بشكل افتراضي زبائننا وبالتالي فهم يخضعون الى تدقيق الجهاز بدون عائق وفي أي وقت وحسب اختيارنا.

وهذا يعني ان الأموال الممنوحة للحكومة في مكافحة فيروس ايبولا هي أموال عامة ومن ثم فهي تخضع إلى تدقيق جهاز الرقابة العالي. ولذلك لا يكون سؤالنا هل يُدقق جهازنا هذه الأموال بل يكون السؤال متى ينبغي تدقيق تلك الأموال.

ان تفشي فيروس ايبولا هو ظاهرة غريبة لسيراليون، وعلى هذا النحو، وجدنا أنفسنا وسط حالة مجهولة حرمنا من الاستفادة من تجارب سابقة ومنهجية تدقيق ذات الصلة .ان هذه الواقعة نادرة الحدوث، يعني أنه من وجهة نظر تدقيقية، لم يكن لدينا نقطة مرجعية لتكون بمثابة دليل لهذا النوع من التدقيق. بيد انه من تجربتنا في تدقيق إدارة الأموال (التي جاءت بعد الحدث) الممنوحة لاحتفال السنوي الخمسين لاستقلال السيراليون في٢٠١١، حيث أنفقت مبالغ ضخمة من الأموال دون إبداء أوجه صرفها، علمتنا أن تدقيق هذه الأموال يكون على أفضل وجه على أساس الوقت الحقيقي.

ومؤخرا كانت هناك حالات قليلة حيث شرعت أجهزة الرقابة العليا التدقيق في الوقت الحقيقي للمشروعات الوطنية الكبيرة واستجابة الحكومة للحالات الطارئة. على سبيل المثال نفذ مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية التدقيق حول وينجان في الوقت الحقيقي بشان مشروع الاستغاثة والاعمار ما بعد زلزال ايلول ٢٠٠٨. كما نفذ مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة عدد من تدقيقات الأداء في الوقت الحقيقي خلال التحضيرات لاستضافة الالعاب الاولمبية في ٢٠١٢. وفي كلتا الحالتين، أبرزت هذه التدخلات المشاكل المهمة التي تم التصدي لها خلال عمليات التدقيق وبذلك ادت إلى تحقيق وفورات وقيمة للمال.

ومنذ تشرين أول ٢٠١٤ اشتركنا مع المؤسستين االلتين انيطت لهما في ذلك الوقت مسؤولية قيادة حملة مكافحة ايبولا وهما وزارة الصحة والصرف الصحي ومركز عمليا ت الطوارىء الذي يسمى الآن مركز الاستجابة الطارئة الوطني . ففي ذلك الوقت، اعترفت هاتين المؤسستين بانفاق يتجاوز ٨٤ مليار ليو (مايعادل ١٧ مليون دولار أمريكي) على حملة المكافحة هذه . اذ أُخذت هذه الأموال من التبرعات والمنح التي ذكرناه للتو ومن الايرادات الضريبية التي خصصتها الحكومة لهذ ه الحملة في ذلك الوقت.

أنفقت هذه الأموال على شراء معدات الحماية الشخصية والمستلزمات الطبية والمواد الاستهلاكية و دفع مبالغ الحوافز / المخاطر للعاملين في الرعاية الصحية.

اتضح من التدقيق الذي قمنا به أن التراخي كان متفشيا في نظام الإدارة المالية في السيراليون وخصوصا القضايا ذات الصلة بالتوريدات. وتسبب هذا التراخي في ضياع المال العام والتقليل من جودة وسرعة استجابة الحكومة إلى مرض فيروس ايبولا.

تسبب التدقيق في استرداد أولي لأكثر من ثلاثة مليارات ليون (ما يقارب ٦٠٠.٠٠٠٠ دولار أمريكي) ولاتزال معظم الاستردادات تنفذها لجنة الحسابات العامة في برلمان السيراليون(هذه اللجنة مسؤولة عن فحص التقارير من خلال مدقق عام).

ومن خلال ردود افعال العامة من الجمهور بضمنها وسائل التواصل الاجتماعي والتيارات السائدة، اتضح انهم سعداء بوقتية التقرير وعرضها المذهل

نحن نعتقد ان هذا التدخل في الوقت الحقيقي قد قطع شوطا كبيرا في جعل الاستجابة المستمرة لهذه المشكلة أكثر كفاءة. كما انها قد ساهمت في التقليل من عدد الحالات الجديدة المذكورة حديثا لتتناقص من اضعاف العشرات إلى حالات تعد على اصابع اليد الواحدة في نهاية نيسان ٢٠١٥.

ومن الجدير بالذكر ان منح الأموال يتم عبر قنوات من خلال وكالات تنفيذية مثل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير الحكومية لم يتم تغطيتها خلال تلك المرحلة من التدقيق. تمت المصادقة على الأموال من خلال برلمان سيراليون وتم تدقيقها في النهاية في جهازنا.

سنواصل التاكيد بان تدقيق الأموال الممنوحة لمكافحة فيروس ايبولا هو في الحقيقة جزء من الحرب ضد ايبولا نفسها.

وباعتبارنا مدققي القطاع العام، سنقدم فائدة اكبر إلى موطنينا إذا نفذت عمليات التدقيق في الوقت الحقيقي في مثل هذه الحالات.

أخبار موجزة

من أجهزة الرقابة العليا حول العالم

تعيين رئيس جديد لجهاز الرقابة البلغاري

أنتخب السيد تزفيتان تزفيتكوف رئيسا لمكتب التدقيق الوطني البلغاري (BNAO) من الجمعية الوطنية في السادس والعشرين من شهر آذار ٢٠١٥ بعد اعتماد قانون مكتب التدقيق الوطني الجديد.

بعد انضمامه إلى مكتب التدقيق الوطني البلغاري في ٢٠٠٦ كرئيس لوحدة التدقيق الداخلي، عمل السيد تزفيتكوفنائبا لرئيس مكتب التدقيق الوطني البلغاري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وحسب صلاحياته في هذا المنصب، كان مسؤولا عن عمليات تدقيق المطابقة وعمليات تدقيق التمويل للأحزاب السياسية وحملات الانتخاب.

قاد السيد تزفيتكوف سنة ٢٠٠٠، باعتباره مدير مديرية الرقابة المالية الحكومية المفاوضات في مجالات الرقابة المالية لمواءمة التشريع الوطني مع التعليمات الاوروبية. وكنتيجة لذلك أعيد هيكلة مديرية الرقابة المالية العامة لتصبح وكالة الرقابة المالية الداخلية العامة وأدخل التدقيق الداخلي في القطاع العام. تراس السيد تزفيتكوف وكالة الرقابة المالية الداخلية العامة حتى ايلول ٢٠٠١.

كان السيد تزفيتكوف احد مؤسسي معهد المدققين الداخليين في بلغاريا وتراس مجلس الإدارة خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ و٢٠٠٩-٢٠١٠. كما كان عضوا لمجلس الإدارة في الاتحاد الاوروبي لمعهد التدقيق الداخلي خلال السنوات من ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ان السيد تزفيتكوف حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة من جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي وقد حصل على شهادات مهنية في التدقيق (مدقق داخلي قانوني وشهادة مهنية في التدقيق الحكومي وشهادة في ضمان إدارة المخاطر).

للسيد تزفيتكوف خبرة واسعة في القاء المحاضرات في المؤتمرات الدولية والمنتديات المهنية في مجالات الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
وطبقا إلى القانون الجديد لمكتب التدقيق الوطني، يتالف مكتب التدقيق الوطني من الرئيس ونائبيه وعضوين، انتخبوا جميعا من الجمعية الوطنية. وعين الأعضاء من معهد المحاسبين العموميين القانونين ومعهد المدققين الداخليين.

لمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب التدقيق الوطني البلغاري على.

E-mail:intrel@bulnao.government.bg

Website:www.bulnao.government.bg

آخر الاخبار من جهاز الرقابة العالي في مصر

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA) في الاجتماع الثالث عشر للجمعية العمومية للمنظمة الاسيوية لأجهزة الرقابة العليا (الاسوساي) والندوة السادسة حول تدقيق تكنلوجيا المعلومات المنعقد في كوالالمبور ،ماليزيا للفترة من ٩-١٣ شباط ٢٠١٥. وقدمت الدعوة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره رئيس المنظمة الافريقية لأجهزة الرقابة العليا (الافروساي) واستضافت اللقاء الثالث عشر للجمعية العامة المنعقد في شرم الشيخ ،مصر للفترة من ٢٤-٣٠ تشرين اول٢٠١٤.

يود الجهاز المركزي للمحاسبات الإشارة إلى ان المسودة المقترحة لمذكرة التفاهم من اجل التعاون بين الاسوساي والافروساي التي قدمها ممثل المستشار هشام جينينة باعتباره رئيس الافروساي للنظر بشان مشاركة رئيس الاسوساي في الاستعداد لتوقيعها رسميا في اجتماع مجلس إدارة الافروساي المزمع عقده في ايلول ٢٠١٥.

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في الاجتماع الختامي للتدقيق المتوازي المنسق الدولي لنظم معلومات إدارة الدين العام المنعقد في تبيليزي جورجيا في ١٧ اذار ٢٠١٥. وحضر اللقاء ١٣ مشارك، قدم المشاركون وجهات نظرهم وخبراتهم في هذا المجال وعرضوا نتائج التدقيقات الوطنية ومسودة تقرير مشترك بشان نتائج التدقيق المتوازي المنسق الدولي لنظم معلومات إدارة الدين العام المعدة من الجهاز الرقابي الاوكراني.

كما شارك الجهاز المركزي للمحاسبات في اللقاء الحادي والخمسين للمجلس التنفيذي للاسوساي المنعقد في تونس للفترة من ٢٣-٢٥ آذار ٢٠١٥. تضمن جدول أعمال اللقاء العديد من الموضوعات المهمة منها تقرير كامل من رئيس مجلس الإدارة والامانة العامة بشان انشطتهم منذ اللقاء الأخير للمجلس، وتقرير لقاء لجنة معايير التدقيق والمهنية السابع وتقرير لقاء لجنة بناء القدرات المؤسساتية للاربوساي كما تمت المصادقة على الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٤ والموازنة التقديرية لنفقات اجتماع مجلس الإدارة الخامس عشر . وقدمت أجهزة الرقابة العليا تقارير عن سير التقدم بشان مشاركتهم في لجان الانتوساي ومجاميع العمل.

للمزيد من المعلومات الاتصال بالجهاز المركزي للمحاسبات في مصر

E-mail:ircdept@asa.gov.eg

website: www.asa.gov.eg

شهادة المصادقة الجديدة في كازاخستان

ان الهدف الرئيسي من هذه الشهادة هو لضمان ان تكون مؤهلات مدققي الحسابات العامة متماشية مع المعايير الدولية

حددت الخطة الاستراتيجية في كازاخستان – ٢٠٥٠ أولويات التنمية طويلة الأمد للبلد. وقد ساهمت في تجديد الاقتصاد في كازاخستان وتعزيز قدرته التنافسية. بالاضافة الى الاولويات الأساسية فأنها تتضمن التصنيع المبتكر وتطوير مجمع الصناعات الزراعية والنقل وعالم الطاقة.

وتتطلب الالتزامات الجديدة لنظام الإدارة العامة الفعال نظام رقابة مالية عام كفوء.

ولذلك ففي الخطة الاستراتيجية في كازاخستان – ٢٠٥٠، فقد لاحظ رئيس جمهورية كازاخستان نورسلتان نازاربيف الحاجة لوضع نظام تدقيق عام شامل بالاعتماد على افضل الممارسات الدولية.

تكون سلطات الرقابة المالية التي تحولت الى التدقيق العام قادرة على القيام بأنشطتها بصورة اكثر كفاءة وافضل نوعاً وفقاً للمعايير الدولية.

وقد درست لجنة المحاسبين للرقابة على تنفيذ موازنة النظام الجمهوري بالاشتراك مع الهيئات العامة الأخرى المعايير الدولية المتقدمة. ونتيجة لذلك ففي ايلول- ٢٠١٣ تمت المصادقة على فكرة تنفيذ التدقيق العام في جمهورية كازاخستان والذي يحدد الأساليب الأساسية لاصلاح نظام الرقابة المالية العام من خلال قرار من قبل الرئيس.

ومن اجل تنفيذ هذه الفكرة فقد صاغت وقدمت لجنة المحاسبين جنباً الى جنب مع الحكومة مشروع قانون عن التدقيق العام والرقابة المالية على البرلمان.

إن احد الأهداف الأكثر أهمية لمشروع القانون هو التنمية المهنية للموظفين وخاصة من خلال تنفيذ برنامج شهادة مدققي الحسابات العامة المتكامل.

ان الهدف الرئيسي من الشهادات هو لضمان ان تكون مؤهلات مدققي الحسابات متماشية مع المعايير الدولية ومتطلبات الممارسات الحديثة، وكذلك للحصول على تقييم فعال ومتكامل للمهارات المهنية والقدرات الادارية.

يؤشر تحليل افضل الممارسات في جميع انحاء العالم الى زيادة في الشهادات المهنية. والآن يوجد عدد كبير لانظمة الشهادات الدولية في جميع انحاء العالم، في مجال المحاسبة والتدقيق والادارة المالية والادارة المالية العامة.

وفي عدة اجهزة رقابة مالية كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وفلندة وتركيا وروسيا فأن وجود شهادات مناسبة يعتبر ميزة كبيرة لمدققي الحسابات العامة.

وبحسب مشروع القانون سيتم اجراء هذه الشهادة من قبل لجنة وطنية عن شهادة مدققي الحسابات العامة. وتشمل هذه اللجنة ممثلي المكتب التنفيذي للرئيس وبقية الأقسام الحكومية والهيئات المخولة عن التدقيق العام الداخلي ولجنة الحسابات ونواب البرلمان.

ان الهدف من شهادات المدققين العامين هو التحقق من المعرفة الكافية في المجال وكما محدد من قبل لجنة الحسابات. بالاضافة الى ذلك، تتم المصادقة على قائمة للمناصب من قبل الهيئات المختصة للتدقيق العام والرقابة المالية.

ووفقاً لمشروع النهج المفاهيمي لتشكيل مجموعة من المحاسبين القانونيين والتي وضعتها لجنة الحسابات، سوف تكون الوظائف الأساسية للجنة الوطنية كما يلي:

- مراجعة سجلات الموظفين المرشحين للمناصب.
- القيام باجراءات شهادات مصادقة المدققين من خلال الاختبارات والمقابلات مع المرشحين.
- مسك سجل لمدققي الحسابات العامة.
- تحديد سياسة تدريب مدققي الحسابات العامة والتي تتعلق بمواضيع مثل متطلبات التأهيل وتخصصات شهادات المصادقة والتنمية المهنية للمدققين العامين والتعديلات على الوثائق التشريعية لشهادات مدققي الحسابات العامة.

يشتمل أولئك المتوقع انهم مؤهلون لشهادات المصادقة أفراداً واصلوا التعليم العالي في مجالات المحاسبة والتدقيق والمالية والاقتصاد والادارة والادارة العامة والضرائب وكذلك لديهم خمسة سنوات من الخبرات المهنية المتواصلة في منظمات تعنى بالرقابة المالية العامة والمالية العامة وعلم الاقتصاد. وستقوم اللجنة الوطنية بتصديق المرشحين المؤهلين كمدققين عامين رسميين.

اعتباراً من ١/كانون ثاني/٢٠١٨ فلن يسمح لؤلئك الذين لم يعتبر أنهم محاسبين قانونيين عموميين ان يمارسوا عملهم. سيكون مطلوباً ان يتم اجراء تأكيد للشهادة كل ثلاث سنوات. ويتم تعليق وسحب الشهادة في حالة المسؤولية الجنائية عن جريمة الفساد.

وفي شهر آب ٢٠١٤، صادقت لجنة الحسابات على خطة العمل حول تنفيذ آلية شهادات مدققي الحسابات العامة. ان هذه الخطة تحدد التهيئة والتنفيذ للمشروع الارشادي للمصادقة على كادر لجنة الحسابات ولجنة المراجعة.

ووفقاً لهذه الخطة، فقد تم تطوير الآتي: مشاريع قواعد التدريب وبناء القدرات لموظفي هيئات التدقيق العام والرقابة المالية، قواعد عن سياسة الموارد البشرية للشركات، لوائح اللجنة الوطنية على شهادات مدققي الحسابات العامة، لوائح بشأن ممارسات منح الشهادات لمدققي الحسابات العامة.

وخلال الفترة الانتقالية يتم دفع تكاليف تدريب مدققي الحسابات الحاليين من خلال الأموال العامة. وفي المستقبل يتحمل نفقات التدريب والشهادات الأفراد الذين يتقدمون للحصول على شهادات مدققي الحسابات العامة.

ان احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح نظام التدقيق العام هو الكادر المؤهل وذو المعرفة العالية والمهارات والتركيز على التنمية المستمرة. تحتاج لجنة الحسابات الى خبراء دوليين ذوي كفاءة عالية ومستشارين في مجال التدقيق العام وادارة المخاطر لتدريب موظفي نظام التدقيق العام.

وستسمح لنا الزيادة في موظفي التدقيق العام القانونيين والمهنيين من ذوي المعرفة في الطرق المعاصرة لحل المهام الاستراتيجية بكفاءة اكثر وبالتالي المساهمة الكبيرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا.

اعداد: سوخوزبيك كالماكانبيتوف
عضو لجنة المحاسبين للرقابة على تنفيذ موازنة الدولة
جمهورية كازاخستان
ولمزيد من المعلومات اتصل بلجنة المحاسبين للرقابة على تنفيذ موازنة الدولة
البريد الألكتروني: int.rel@esep.gov.kz
الموقع على الشبكة: www.esep.kz

ديوان المحاسبة بدولة الكويت

استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من ٢٧-٣٠/نيسان/٢٠١٥ الاجتماع الثامن لفريق عمل منظمة العربوساي حول التدقيق البيئي وندوة حول"تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية". وتم تعيين ديوان المحاسبة بدولة الكويت رئيساً لفريق العمل عقب انتهاء مدة تولي الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر رئاسة الفريق.

ساهم ديوان المحاسبة بدولة الكويت في اجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي والذي أقيم في ٢٩-٣٠/ نيسان/٢٠١٥ في لكسنبرغ. كما شارك ديوان المحاسبة في برامج أقيمت بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) حول تطبيق معايير الانتوساي في مجالات التدقيق المالي وتدقيق الاداء وتدقيق الالتزام للفترة ٢٦/آيار الى ١٢/حزيران/٢٠١٥ في المغرب.

وقد شارك احد المدربين من ديوان المحاسبة في دولة الكويت في اجتماعين واللذين اقيما خلال الفترة ٤-٩/آيار/٢٠١٥، في الامارات العربية المتحدة والآخر خلال الفترة ١٣-١٨/نيسان/٢٠١٥ في المغرب.

كما شارك ديوان المحاسبة في دولة الكويت في اجتماع الانتوساي حول تنقيح المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠- ومدونة اخلاقيات المهنة والذي أقيم في وارشو، بولندا في ١١-١٢/حزيران/٢٠١٥ ، وكذلك المؤتمر المشترك الذي اقيم بين منظمتي الايروساي وآولاسيفز والذي أقيم خلال الفترة ٢٤-٢٦/حزيران/٢٠١٥ في الاكوادور والاجتماع الرابع والعشرين لفريق عمل الانتوساي حول تدقيق تقنية المعلومات والذي اقيم خلال الفترة ٢٩-٣٠/حزيران/٢٠١٥ في بولندا.

ولمزيد من المعلومات اتصل بديوان المحاسبة في دولة الكويت
البريد الألكتروني : president@sabq8.org
الموقع على الشبكة: www.sabq8.org

نائب رئيس جديد لجهاز الرقابة العالي لدولة لاوس

تقاعدت السيدة امفونيناري كيولا، نائب رئيس مؤسسة التدقيق الحكومية لدولة لاوس في ٢٠/آب/٢٠١٤، من مؤسسة التدقيق الحكومية للجمهورية الديمقراطية الشعبية لاوس. وبهذه المناسبة تم الاعلان عن تعيين السيد كين لوفانكسا مدير عام في قسم الشركات والمصارف الحكومية، كنائب رئيس مؤسسة التدقيق الحكومية لدولة لاوس.

المكتب الاقليمي المركزي الجديد

في ٢٢/آب/٢٠١٤ تم تأسيس المكتب الاقليمي المركزي. سيتحمل المكتب مسؤولية تدقيق ست محافظات في الجزء المركزي لدولة لاوس.

قدم الخبر السيد باونليام دوانجنجيوم، نائب مدير عام قسم التعاون الدولي

للمزيد من المعلومات الاتصال بمؤسسة التدقيق الحكومية لدولة لاوس.

البريد الالكتروني:

ird.sao.la@gmail.com

مكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا

د. ارونـاس دلكيس، المدقق العام الجديد لجمهورية لتوانيا

تم تعيين د. ارونـاس دلكيس كمدقق عام لجمهورية لتوانيا في ١٥/نيسان/٢٠١٥، لمدة خمس سنوات. تم هذا التعيين بموجب قرار البرلمان اللتواني (Seimas) وحسب توصيات رئيس الجمهورية.

ان د. دلكيس حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وهو خبير في السياسة النقدية وادارة المال العام. كما له خبرة كبيرة في مؤسسات القطاع العام مثل مصرف لتوانيا ودار سك النقود اللتوانية ومكتب التدقيق الوطني في لتوانيا.

عمل د. دلكيس كمدير لقسم التدقيق الثامن في مكتب التدقيق الوطني والمسؤول عن تنظيم استخدام الصناديق التنظيمية للاتحاد الاوربي. كما عمل في البرلمان اللتواني كرئيس للامانة العامة للمتحدث ومستشار اقتصادي للمتحدث.

ان لمكتب التدقيق الوطني نظام ادارة جودة مؤهل خاص به

استلم مكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا شهادة تؤكد ان نظام ادارة الجودة الخاص بالمؤسسة يتطابق مع متطلبات معايير LST EN ISO 9001:2008. منذ ٢٠١٣، نفذ مكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا مشروع"تنفيذ انموذج ادارة الجودة تماشيا مع متطلبات معايير الجودة ISO 9001:2008 في مكتب التدقيق الوطني". تم تمويل المشروع من قبل الصندوق الاجتماعي الاوربي مع التمويل المشترك من قبل موازنة دولة لتوانيا بموجب البرنامج التشغيلي لتنمية الموارد البشرية التابع للاتحاد الاوربي للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٣. ان هدف المشروع زيادة كفاءة الاداء عبر تطبيق نظام ادارة الجودة الذي يلتزم بالمعايير المعروفة دوليا.

شملت نشاطات المشروع تحليل اداء مكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا وتحديد مناطق التحسين وتطوير توثيق نظام ادارة الجودة والوصف المفصل للعمليات التجارية وانشاء نظام تقييم كفاءة الاداء. يغطي نظام ادارة الجودة جميع نشاطات المكتب ويركز على كل من العملاء الداخليين والخارجيين وكذلك على العمليات التجارية والموارد.

تم اجراء تدقيق لنظام ادارة الجودة الخاص بمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا في شهري شباط وآذار

/٢٠١٥ الذي وضح انه يطابق متطلبات معايير LST EN ISO 9001:2008.

تقييم تدقيق تكنولوجيا المعلومات الخاص بمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المنفذة من قبل الخبراء السويسريون

زار وفد من مكتب التدقيق الفدرالي السويسري مكتب التدقيق الوطني لدولة لتواني للفترة من ١٦-٢٠/آذار/٢٠١٥ بدعوة من الاخير. نفذ الخبراء المكتبين تقييما حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات ومناطق حوكمة تكنولوجيا المعلومات الخاص بمكتب التدقيق الوطني.

تم تنفيذ تقييم حوكمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا باستخدام منهجية التقييم الذاتي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المعدة من قبل مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة اجهزة الرقابة العليا الاوربية لاول مرة في عام ٢٠٠٣ برئاسة محكمة التدقيق الهولندية. كان هذا الحدث الاول للتقييم الذاتي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في منظمة اجهزة الرقابة العليا الاوربية، وقد شارك مكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا في تطوير منهجية التقييم الذاتي. فيما بعد وفي عام ٢٠٠٦، تم اعداد استراتيجية ادارة تكنولوجيا المعلومات لمكتب التدقيق الوطني استنادا الى نتائج التقييم الذاتي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المكررة. كان الغرض الرئيسي من التقييم الذاتي هو المشاركة في الاستراتيجية لتحديد فجوات الاستحقاق في عمليات تكنولوجيا المعلومات الحرجة ومناطق ضعف تكنولوجيا المعلومات.

لم تكن مصادفة ان يتم تنفيذ التقييم الذاتي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات لمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا في ٢٠١٥- العام السابق تم اعداد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للمكتب للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ باستخدام "تتابع الاهداف"، وهي تقنية مقترحة في اهداف الرقابة لمنهجية المعلومات والتكنولوجيا المعنية التي تسمح للمنظمة بربط اهدافها التجارية واهداف وعمليات تكنولوجيا المعلومات. يطلق مصطلح التقنية على انشاء المصفوفات المتوازنة للاهداف التجارية واهداف تكنولوجيا المعلومات واختيار وتطبيق افضل الممارسات لزيادة نضج عمليات تكنولوجيا المعلومات المناسبة.

تقدم الاستراتيجية تقييم منتظم لنضوج حوكمة تكنولوجيا المعلومات حتى عام ٢٠٢٠. تم تنفيذ التقييم الاول في عام ٢٠١٥، وتم التخطيط للتقييم الثاني في ٢٠١٧-٢٠١٨، وسيكون الثالث في ٢٠٢٠، في نهاية مدة الاستراتيجية.

يعد التقييم المستمر لنضوج حوكمة تكنولوجيا المعلومات احد اليات مراقبة تقدم تنفيذ استراتيجية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، ويجب استخدامها كاداة قياس في اتخاذ الاجراءات الصحيحة وكما هو مناسب.

لاحظ الخبراء ارتفاع نضج حوكمة تكنولوجيا المعلومات لمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيافي المستوى الاستراتيجي، بشكل اساسي، تم توثيق جميع عمليات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية وتم تحديد مؤشرات اداء تكنولوجيا المعلومات الرئيسية لمراقبة تحسن وظيفة تكنولوجيا المعلومات. تشمل المناطق العملية لتحسين اضافي تحديد والمراقبة المستمرة للمؤشرات لمستويات عمل تكنولوجيا المعلومات وتحسين عملها.

كان مكتب التدقيق الوطني اول عضو في منظمة اجهزة الرقابة العليا الوربية في تنفيذ تقييم تدقيق تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٧ ايضا، والتي قادها خبراء من جهاز الرقابة العالي النرويجي ومحكمة المدققين الاوربية. من المزمع ان يقيّم التقييم الذاتي الثاني التقدم الذي تم تحقيقه. حدد الخبراء الاساس المنهجي الثابت لتدقيق تكنولوجيا المعلومات لمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا وحالة ضمان جودة التدقيق الجيد. تشمل مناطق التحسين ربط التطوير الاستراتيجي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات مع الاهمية المتنامية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاموال المخصصة وتعزيز عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات عبر تخصيص الموارد المطلوبة واستخدام مقاييس تدريب وتحفيز الكوادر.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمكتب التدقيق الوطني لدولة لتوانيا:

البريد الالكتروني: nao@vkontrole.lt
الموقع الالكتروني:
www.vkontrole.li/en/index.php

اخبار جهاز الرقابة العالي لميانمار

عبر الزيارات الدراسية لكوالامبور، حصل شركاء ميانمار على معرفة مفصلة ومركزة اكثر للعمل والادوار والمسؤوليات لمعهد المحاسبين الماليزي.

الزيارة الدراسية الثانية لماليزيا حول تطوير القطاع المالي في ميانمار

نظم المجتمع الالماني للتعاون الدولي زيارة دراسية لماليزيا لمحاسبة وتدقيق القطاعي المصرفي في ميانمار. اعتمدت ميانمار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية كمعايير لميانمار، والمعايير الدولية للتدقيق كمعايير مصدقة لميانمار في القطاع المالي. دعم المجتمع الالماني للتعاون الدولي تنفيذ وتطبيق تلك المعايير في القطاع المصرفي.

في عام ٢٠١٤، نظم المجتمع الالماني للتعاون الدولي اول زيارة دراسية لكوالالامبور في ماليزيا. خلال هذه الزيارة، اكتسب المشاركون وجهات نظر مهمة حول العلاقات والتداخلات بين المراقبين والمصارف والمدققين والشركات المحاسبية.

انعقدت الزيارة الدراسية الثانية لميانمار من ١٠-١٥/ آيار/٢٠١٥ وبمشاركة ١٦ مشارك. مثل المشاركون من الميانمار مكتب المدقق العام للاتحاد والبنك المركزي لميانمار ومجلس المحاسبة لميانمار ومعهد ميانمار للمحاسبين العاميين المؤهلين.

كان المشاركون الرئيسيون من ماليزيا معهد المحاسبين الماليزي ومصرف نيجارا ماليزيا ومجلس الاشراف التدقيقي وقسم التدقيق الوطني.

خلال هذه الزيارة، اكتسب شركاء ميانمار معرفة مفصلة ومركزة اكثر عن العمل والادوار والمسؤوليات لمعهد المحاسبين الماليزيين ومصرف نيجارا ماليزيا وقسم التدقيق الوطني ومجلس الاشراف التدقيقي. تم تسهيل الجلسات من قبل المجتمع الالماني للتعاون الدولي وكذلك المستشارين الدوليين والممثلين من معهد المحاسبين الماليزي ومصرف نيجارا ماليزيا وقسم التدقيق الوطني ومجلس الاشراف التدقيقي.

كما سهلت هذه الجلسات بيئة مفتوحة ومتعاونة حيث يستطيع المشاركون تبادل المعرفة والخبرات.

كانت ماليزيا تدعم وبشكل كبير تزويد قدرات المدققين في القطاع المصرفي ورفع مصداقيتهم ومهنيتهم. تم تشجيع المشاركون للتواصل بفاعلية مع نظرائهم لمتابعة الحالات بعد الزيارة الدراسية.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب المدقق العام للاتحاد

البريد الالكتروني:

auditorgeneral@mptmail.net.mm

oagmac@gmail.com

جهاز الرقابة العالي الهولندي: تقاعد ستوفيلنغ

تقاعدت ساسكيا ج. ستوفيلنغ من منصبها كرئيس لمحكمة التدقيق الهولندية

منح جلالة ملك هولندا السيدة ساسكيا ج. ستوفيلنغ اعفاء مشرف من منصبها كعضو مجلس ورئيس محكمة التدقيق الهولندية في ١/حزيران/٢٠١٥. تم طلب الاعفاء لان السيدة ستوفيلنغ قد بلغت السبعين من عمرها. كانت السيدة ستوفيلنغ رئيس محكمة التدقيق الهولندية منذ عام ١٩٩٩ وعضو في مجلسها منذ ١٩٨٤. ودعت السيدة وفيلنغ المحكمة في ٢٨/آيار/٢٠١٥.

لاتمام تقاعدها، تم عقد ندوة للضيوف بعنوان "فن البيانات المفتوحة". كان من ضمن المتحدثون الامير كونستانتجن امير اورنج ناسو، الذي تحدث عن امكانيات الاستخدام المحتمل للبيانات المفتوحة، وباحث من الاحصاءات الهولندية والسيد هانك سكولتن المدير الاداري لجيودان.قالت رئيس مجلس النواب السيدة انوشكا فان ملتنبيرغ ان محكمة التدقيق اصبحت مشارك قيادي وموثوق به في المناقشات السياسية والاجتماعية خلال مدة رئاسة السيدة ستوفيلنغ.

نيابة عن الحكومة، خاطب رئيس الوزراء السيد مارك رووت السيدة ستوفيلنغ بشكل شخصي حيث مدح اصرارها ووشخصيتها المميزة وتأييدها للبيانات المفتوحة. وتثمينا لسنوات عملها العديدة نيابة عن شفافية وابداع الحكومة اعلن رئيس الوزراء عن "جائزة ستوفيلنغ للبيانات المفتوحة" والتي ستقدم للمرة الاولى في العام القادم لاي طرف عام او خاص يقوم باكثر استخدام مبدع للبيانات المفتوحة لمعالجة الحالات الاجتماعية.

سلم السيد ارنو فيسر عضو مجلس المحمكة السيدة ستوفيلنغ النسخة الاولى من كتاب بعنوان "فن التدقيق" الذي يحتوي على مقابلات مع ثمان رؤساء اجهزة رقابة عليا سابقين وحاضرين تحدثوا عن عملهم كمدققين خارجيين في القطاع العام وهم : فايزة الكافي (تونس)، جوزيف موسر(النمسا)، تيرنس نومبيمب(جنوب افريقيا)، هايدي ميندوزا(الفلبين)، الار كاريس(استونيا)، ديفد ووكر(امريكا)، جون موانغا(اوغندا)، عبد الباسط تركي سعيد (العراق). تحدث الرؤساء بحرية عن دورهم في المساعدة لتحرير ومهنية اجهزة الرقابة العليا في الحالات الضعيفة وعادة مواجهة التعارض واحيانا الظروف الصعبة جدا والخطرة.

كانت السيدة ستوفيلنغ رئيس محكمة التدقيق منذ ١٩٩٩ وعضو في مجلسها منذ ١٩٨٤ وقد ودعت المحكمة في ٢٨/آيار من هذا العام.

حول كتاب فن التدقيق

ان المحاسبة العامة والحوكمة الجيدة وايمان الشعب بالحكومة مرتبطة مع بعضها بشكل معقد. ان لاجهزة الرقابة العليا دور رئيسي في ذلك. دققت محكمة التدقيق الهولندية عائدات ونفقات حكومة هولندا وطرق تنفيذها للسياسات.تعزز اجهزة الرقابة العليا الثقة بالحكومة وخاصة في الدول ذات الديمقراطية الضعيفة. كما انهم يحاولون الكشف عن الفساد ويتأكدون من ان الحكومة تبني الطرق والابار والمساكن التي وعدت بها. يمكن ان يطلق على اجهزة الرقابة العليا بشكل مناسب "كلاب الحراسة" للشعب والبرلمان. قام بتأليف كتاب فن التدقيق الصحفي المالي والاقتصادي رويل جانسن.

للمزيد من المعلومات حول الكتاب، الرجاء الاتصال بـ مرجام براندنبيرغ

m.brandenburg@rekenkamer.nl

عضو المجلس الجديد

يتألف مجلس محكمة التدقيق من ثلاث اعضاء هم سيسكا ستوفيلنغ الرئيس وكييس فيندرنغ وارنو فيسر. ان اجراءات تعيين عضو جديد مثبتة في قانون المحاسبة الحكومية ٢٠٠١.

تختار محكمة التدقيق اولا بنفسها قائمة معلنة بستة مرشحين وتقدمها الى مجلس النواب. بموجب توصية لجنة النفقات الحكومية، يعد مجلس النواب قائمة بثلاث مرشحين. يقترح وزير الداخلية وعلاقات المملكة احد المرشحين للحكومة لغرض تعيينه في المجلس. يتم تعيين اعضاء مجلس محكمة التدقيق بقرار ملكي مدى الحياة(عمر التقاعد ٧٠ عام).

لا يمكن للمحكمة تعيين احد اعضاءها الثلاثة ليخلف السيدة ستوفيلنغ كرئيس حتى يتم اكتمال عضويتهم مرة اخرى. من المتوقع ملء المنصب الشاغر بحلول ١٥/ايلول/٢٠١٥. وفي هذه الاثناء سيعمل العضو الاطول خدمة وهو السيد كييس فيندرك كرئيس منذ ١/حزيران.

للمزيد من المعلومات الاتصال بمحكمة التدقيق الهولندية

البريد الالكتروني:

internationalaffairs@rekenkamer.nl

الموقع الالكتروني:

www.rekenkamer.nl

المدقق العام الجديد لجهاز الرقابة الباكستاني

تم تعيين السيد رنا اسعد امين بمنصب المدقق العام الباكستاني

عين رئيس جمهورية باكستان الاسلامية السيد رنا اسعد امين لمدقق عام لباكستان. استلم السيد امين رسميا مكتب المدقق العام في ٥/حزيران/٢٠١٥.

قدم السيد امين لوظيفته خبرته الغنية والمتنوعة التي جمعها خلال اكثر من خمس وثلاثون عاما في الخدمة العامة حيث عمل في مناصب رئيسية متنوعة في حكومة باكستان في مجالات الادارة المالية العامة والتدقيق والمحاسبة. كما عمل في مجالس عدد من منظمات القطاع العام.

قبل تعيينه كمدقق عام للباكستان كان السيد امين يعمل في مستشار لوزارة المالية في حكومة باكستان.

ان السيد امين حاصل على شهادة الماجستير في ادارة المشاريع من جامعة مالاردالن في السويد وشهادة الماجستير في ادارة الاعمال من جامعة برادفورد في بريطانيا. كما انه حاصل على بكلوريوس في القانون وماجستير في العلوم السياسية من جامعة بنجاب في لاهور باكستان.

للمزيد من المعلومات الاتصال بمكتب المدقق العام الباكستاني.

البريد الالكتروني:

saipak@comsats.net.pk

الموقع الالكتروني:

www.agp.gov.pk

سمو الشيخ

بندر بن محمد بن سعود الثاني ، رئيس مكتب التدقيق القطري

قطر تعلن رئيسا جديدا لجهاز الرقابة العالي

اعلن مكتب التدقيق القطري (ABQ) تعيين سمو الشيخ بندر بن محمد بن سعود ال ثاني رئيسا لمكتب التدقيق القطري (ABQ). ولد الشيخ بندر بن محمد بن سعود ال ثاني في سنة ١٩٧٧، وهو حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال من كلية باريس للدراسات العليا وشهادة بكالوريوس ادارة الاعمال في مجال التمويل من الجامعة الامريكية في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة .

عمل الشيخ بندر في القطاع المالي لفترة طويلة من الزمن قبل توليه منصبه الحالي كرئيس لمكتب التدقيق القطري (ABQ). ولقد شغل عدة مناصب رفيعة في مجالات مختلفة في البنك المركزي القطري وكان اخر منصب شغله هو المدير التنفيذي لمكتب الائتمان القطري .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

بمكتب التدقيق القطري

البريد الالكتروني : info@abq.gov.qa

الموقع الالكتروني : www.abq.gov.qa

جهاز الرقابة الروسي واولمبياد ٢٠١٤

تدقيق كفاءة استخدام تخصيصات الدولة لتنظيم واستضافة الدورة الثانية والعشرين للالعاب الاولمبية الشتوية

شهدت سنة ٢٠١٤ استضافة الاتحاد الروسي للدورة ٢٢ للالعاب الاولمبية الشتوية والدورة ١١ للالعاب الاولمبية الشتوية للمعاقين. وقد اوفى الاتحاد الروسي بالتزاماته الدولية بالكامل فيما يتعلق بأستضافة الالعاب وفقا للمتطلبات الموضوعة من قبل اللجنة الاولمبية الدولية (IOC) ولجنة الالعاب الاولمبية للمعاقين (IPC) .

وتحقيقا للمشروع الاولمبي، استحدثت حكومة روسيا الاتحادية برنامجا لتشييد المرافق الاولمبية وتطوير مدينة سوتشي كمنتجع في جبال الالب .

يتكون هذا البرنامج من برنامجين فرعيين هما برنامج (الرياضة الاولمبية وتشييد المرافق التكميلية) والذي يشمل بشكل مباشر نفقات التشييد لمرافق الرياضة الاولمبية وتنظيم واستضافة الالعاب الاولمبية، وبرنامج (اعادة بناء وتشييد مرافق منتجع جبال الالب في مدينة سوتشي) والذي يشمل بشكل مباشر النفقات المستهدفة لتطوير مدينة سوتشي كمنتجع في جبال الالب.

في ٢٠١٤، وبعد اختتام الاولمبياد اجري تدقيق حكومي حيث اجرت غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي تقييما شاملا لكفاءة استخدام تخصيصات الدولة لتنظيم واستضافة الدورة ٢٢ للالعاب الاولمبية الشتوية والدورة ١١ للالعاب الاولمبية الشتوية للمعاقين وتطوير مدينة سوتشي كمنتجع في جبال الالب للسنوات من ٢٠٠٨-٢٠١٤.

في ٢٠١٥، جمعت نتائج التقييم الذي اظهر انشاء ١٣ مرفقا رياضيا وكذلك ٢٢ مرفقا رياضيا تكميليا.

كما تم انشاء اكثر من ٢٠٠ مرفق جديد للبنية التحتية شملت النقل والتعليم والثقافة والتمرين والرياضة واكثر من ١٥٠٠ كيلومتر من الشبكات الهندسية الجديدة وخطوط النقل والاتصالات واكثر من ٣٦٠ كيلو متر من الطرق والجسور، و رصف مايقرب من مليون متر مربع من الطرق والارصفة و٢٢ نفق و٢٠١ كيلو متر من خطوط السكك الحديدية و١٥٦ من جسور السيارات والقطارات تغطي ما يزيد عن ٤٣ كيلو متر. تبلغ السعة الاجمالية للمرافق الاولمبية للمجمع الساحلي ٨٢,٠٠٠ شخصا بينما بلغت سعة المجمع الجبلي ٤٥,٥٥٠ شخصا. تبلغ المنطقة الاجمالية للبنى التحتية المؤقتة ما يزيد عن ٩٢,٠٠٠ متر مربع، وتتضمن مدرجات المشاهدة والتي تستوعب ١٤,٣٦٥ شخصا. تجدر ملاحظة انه قد تم اتخاذ الاجراءات لضمان عدم وقوع أي ضرر بيئي للمنطقة حيث تم اجراء ما يزيد عن ٥٠٠ عملية تعويضية لتحسين البيئة الطبيعية الفريدة للمنطقة وانشاء ممرات حماية بيئية على مساحة ٦٧٠,٠٠٠ هكتار.

بالنسبة الى الجانب الاجتماعي، تتمثل النتيجة الايجابية لاستضافة الالعاب في المنطقة في تشييد وتطوير بيئة خالية من العوائق. يظهر ذلك من خلال البيانات التالية : ازدياد عدد مراكز النقل التي يمكن الوصول اليها في مدينة سوتشي والشبكات بين الضواحي بمقدار خمسة اضعاف وانشاء ٤٠ كيلومتر من الطرق للمارة واتاحة ما يقرب من٣٥٠ شارعا لاستخدام المعاقين. اكدت غرفة حسابات الاتحاد الروسي ان نفقات تنظيم واستضافة الدورة ٢٢ للالعاب الاولمبية الشتوية والدورة ١١ للالعاب الاولمبية الشتوية للمعاقين (تشييد المرافق الاولمبية والملحقة والبنى التحتية المؤقتة واستضافة الالعاب) قد بلغت اجمالا ٣٢٤,٩ مليار روبل منها ٢٢١ مليار روبل كاستثمارات خاصة و١٠٣,٣ مليار روبل كانت من الموازنة الفيدرالية و٠,٦ مليار روبل من ميزانيات كل من مدينتي سوتشي و كراسنودار كراي.

اجرت غرفة الحسابات تحليلا خاصا بتنظيم الالعاب فيما يتعلق بأليات الادارة حيث اثبت نظام الادارة المعد للالعاب فاعليته وهو نظام يتالف من تنظيمات معدة بشكل صريح لذلك الغرض وهي المنظمات غير الربحية المستقلة ذاتيا واللجنة التنظيمية ٢٠١٤ في سوتشي ووكالة المراسم وشركة اولمبستروي العامة والمؤسسات العامة والحكومية. تم انشاء اليات للتعاون بين جميع المشاركين في المشروع الاولمبي والتي اثبتت كفاءة نظام الادارة مع ما يزيد عن ١٠٠ مؤسسة اتحادية تابعة للسلطة التنفيذية والدوائر والمنظمات. وقد اثبت هذا النظام ايضا بأنه اداة فاعلة للتعاون مع (IOC) و(IPC)، حيث انه سهل

استضافة الاجتماعات التعاونية مع قيادات (IOC) و(IPC)، وكذلك استشارات العمل اليومي مع المكتب التنسيقي ل (IOC) و(IPC).

وخلال فترة اقامة المشروع الاولمبي، تم تطبيق اساليب جديدة لتنظيم الالعاب الاولمبية حيث تعتبر هذه الطرق المطبقة في استضافة الالعاب الاولمبية مستحدثة بالكامل. على سبيل المثال، ولاول مرة تم تزويد ممثلي وسئل الاعلام بالانترنت المجاني لجميع الصحافة وكان مركز الاعلام الرئيسي والذي يمتد على مساحة (١٥٠,٠٠٠ متر مربع) الاكبر في تاريخ الالعاب الاولمبية. وكذلك لاول مرة في تاريخ الالعاب الاولمبية حصل كل متطوع على اقامة ووجبات طعام وطقم كامل من البدلات الرسمية مجانا.

لقد اكتسبت غرفة الحسابات خبرات فريدة من التقييم الشامل للمشروع على مستوى دولي في مجال الرياضة.

في الوقت الحاضر، يواجه الاتحاد الروسي مهمة الايفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بأستضافة كأس العالم ٢٠١٨ وكأس بطولة القارات ٢٠١٧. ويجري تنظيم تلك المنافسات على مستوى عال تحت الاشراف الخاص لرئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين. ان الخبرة المكتسبة من ادارة وتدقيق المشروع الاولمبي الى جانب امكانيات غرفة الحسابات ستكون بمثابة ضمان مهم للتنظيم والاستضافة الناجحة من قبل الاتحاد الروسي لكأس العالم ٢٠١٨ الفيفا وكأس بطولة القارات ٢٠١٧ الفيفا.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة الحسابات
في روسيا الاتحادية
البريد الالكتروني : inorg@ach.gov.ru
الموقع الالكتروني : www.ach.gov.ru

اخبار الجهاز الرقابي السعودي

تراس معالي السيد اسامة جعفر فقيه رئيس ديوان الرقابة العامة الاجتماع السنوي الرابع عشر لرؤساء الدوائر في ديوان الرقابة العامة في مقر الديوان في الرياض في ١٥ كانون ثاني ٢٠١٥. تمت مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالعمل الرقابي في ديوان الرقابة العامة في هذا الاجتماع، بما فيها القضايا المتعلقة بالتدقيق المالي وتدقيق الاداء. واختتم الاجتماع بعدد من التوصيات والقرارات الهادفة الى تعزيز كفاءة الاداء لديوان الرقابة العامة.

افتتح السيد فقيه الحلقة الدراسية السنوية الثانية عشر لدعم اساليب التعاون من اجل تحقيق اهداف تدقيق الاداء والتدقيق الشامل تحت عنوان (سبل تفعيل دور وحدات التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة) وقد عقد المؤتمر للفترة من ٢٦-٢٧ نيسان٢٠١٥ في معهد الادارة العامة في الرياض.

ترأس السيد فقيه الوفد لحضور الاجتماع الثالث عشر لرؤساء اجهزة الرقابة لدول مجلس التعاون الخليجي المقام في الكويت في ١٨ تشرين الثاني٢٠١٤ والاجتماع السادس والستين لمجلس ادارة الانتوساي المقام في فيينا بالنمسا في ٦-٧ تشرين الثاني٢٠١٤ واجتماع الجمعية العمومية الثامن والاربعين للاسوساي المقام في ٨-١٣ شباط ٢٠١٥ في كوالامبور بماليزيا واجتماع الجمعية العمومية الخمسين للعربوساي المقام في مصر بين ٤-٦ اذار ٢٠١٤ واجتماع الجمعية العمومية الواحد والخمسين للعربوساي المقام في تونس بين ٢٣-٢٥ اذار٢٠١٥.

كما نظم ديوان الرقابة العامة بالتعاون مع الامانة العامة لاجهزة الرقابة العليا لدول مجلس التعاون الخليجي برنامجا تدريبيا لمدققي اجهزة الرقابة العليا في هذه الدول بعنوان (دور اجهزة الرقابة العليا في تقييم انظمة التدقيق الداخلي)

وفي ضوء تبادل الخبرات مع اجهزة الرقابة العليا النظيرة قام ديوان الرقابة العامة بالتعاون مع الجهاز الرقابي الهندي بتنظيم عدد من الدورات التدريبية شملت تقنيات التدقيق بأستخدام الحاسوب والتدقيق الاجتماعي وتدريب مدرب.

للمزيد من المعلومات الاتصال مع ديوان الرقابة العامة للسعودية في المملكة العربية السعودية:
البريد الالكتروني: gab@gab.govsa
الموقع الالكتروني: www.gab.gov.sa

كارول ماتريك الرئيس الجديد لمكتب التدقيق العالي لجمهورية سلوفاكيا

رئيس جديد للجهاز الرقابي العالي في سلوفاكيا

انتخب المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا (البرلمان السلوفاكي) كارول ماتريك رئيسا جديدا لمكتب التدقيق العالي لجمهورية سلوفاكيا في ٢١ ايار ٢٠١٥.

لدى السيد ماتريك تاريخ مهني طويل ومتميز في القطاع العام حيث شغل العديد من المناصب، منها نائب رئيس بلدية ورئيس بلدية مدينة سبيسكا نوفا فيس لدورتين وتولى منصب نائب الحكومة المحلية. كما كان عضوا في البرلمان السلوفاكي لولاية واحدة ثم اصبح مدير خدمة المعلومات السلوفاكية (المخابرات).

يخلف السيد ماتريك السيد جان جاسوفسكي في منصب رئيس مكتب التدقيق العالي السلوفاكي الذي شغل هذا المنصب منذ شباط ٢٠٠٥.

كما يخلف السيد ماتريك السيد جان جاسوفسكي في منصب الممثل الاعلى للجنة الفرعية لمراجعة النظير التابعة للجنة بناء القدرات في منظمة الانتوساي. وقد ترأس مكتب التدقيق الاعلى لجمهورية سلوفاكيا اللجنة الفرعية منذ ٢٠١٢.

لمزيد من المعلومات الاتصال مع مكتب التدقيق الاعلى لجمهورية سلوفاكيا

البريد الالكتروني: info@nku.gov.sk

الموقع الالكتروني: www.nku.gov.sk

تعيين مدققان عموميان جدد في الجهاز الرقابي العالي السويدي

في الثالث من اب ٢٠١٥، سينضم كل من السيدة سوسانا كوم والسيد اولف بينغتسون الى المدقق العام السيدة مارغريتا ابيرغ كمدققين عموميين في السويد تشغل السيدة سوسانا اكوم حاليا منصب حكومي كمدير عام في وزارة المالية. فلديها شهادة الدكتوراه في الاقتصاديات وكانت سابقا الامين العام للشؤون الخارجية لوزير المالية – السيد انديرس بورغ في الحكومة السابقة ولقد خدم كمدير عام في معهد تقييم سوق العمل وسياسة التعليم .

يشغل السيد أولف بنكستون حاليا منصب مدير عام في الوكالة السويدية لأرباب العمل الحكوميين، فقد شغل السيد بنكستون سابقا مناصبا كمدير عام القوات المسلحة السويدية ومدير الموازنة في وزارة المالية ولمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على risksrevisionen السويديه

البريدالالكتروني: nt@riskrevisionen.se

الموقع الالكتروني: www.riksrevisionen.se

أخبار من الجهاز الرقابي العالي الاوكراني

الاجتماع الاختتامي للمشاركين والمراقبين للتدقيق الموازي الدولي للانظمة المعلوماتية في ادارة الدين العام

انعقد الاجتماع الاختتامي للمشاركين والمراقبين الدوليين للتدقيق المتوازي الدولي للانظمة المعلوماتية في ادارة الدين العام في تبليسي -جورجيا للفترة ١٧-١٨ اذار /٢٠١٥.

صادقت مجموعة العمل الخاصة بالدين العام و التابعة لمنظمة (الانتوساي) على قرار خاص بتنفيذ التدقيق المتوازي خلال اجتماعهم الذي انعقد سنة ٢٠١٢ في فنلندا. انجز التدقيق خلال الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ من قبل ٩ اعضاء من منظمة الانتوساي (وهي الاجهزة الرقابية العليا في البرازيل وبلغاريا وفيجي وجورجيا ومولدوفا ورومانيا واليمن وزامبيا وكمدير للمشروع المشروع – اوكرانيا) والاجهزة الرقابية العليا في الصين ومصر والمكسيك وروسيا الاتحادية المشتركين في المشروع بصفتهم مراقبين على تنفيذ المشروع.

فيما يتعلق بتبني البرنامج العام المعتمد للتدقيق المتوازي لسنة ٢٠١٣، اجرت الاجهزة الرقابية العليا المشاركة دراسة تمهيدية حول الانظمة المعلوماتية لادارة الدين العام ومناقشتة وفق مستوياتهم المحلية.

وفي عام ٢٠١٤ قاموا بتنفيذ مسح مبدئي لاختبار انظمة المعلومات الوطنية.

ولنجاح تنفيذ البرنامج العام، فقد عقد الاجهزة الرقابية العليا المشاركة في الاجتماعين النصف سنوية للاعوام ٢٠١٣/٢٠١٤ بالتعاقب في اوكرانيا وملدوفا من اجل مناقشة التقدم المحرز للمشروع والمشاكل التي ظهرت خلال فترة التدقيق .

وضمن اطار عمل الاجتماع الاختتامي (والذي تضمن ٢٤ مشارك من اصل ١٣ جهاز رقابي)، قدم رئيس المحاسبة الاوكراني مسودة لتقرير التدقيق المتوازي المشترك. فقد نال هذا التقرير رضا كبيرا من المشاركين في الاجتماع.

وبعد الاخذ بعين الاعتبار التعليقات والمقترحات المستلمة، قدم التقرير النهائي للتدقيق المتوازي خلال الاجتماع السنوي للمجموعة الذي انعقد للفترة ٢١-٢٣ تموز ٢٠١٥ في ليفينستون – زامبيا.

لمزيد من المعلومات الاتصال برئيس المحاسبة الاوكراني

البريد الالكتروني : rp@-ar-rada.gov.ua

الموقع :www.ac-rada.gov.ua

خطة العمل الجديدة للجهاز الرقابي العالي الفيتنامي الرقابي العالي

تعزيز مكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي تطوير تدقيق الاداء

اعد المدقق العام في مكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي بتاريخ ٢٩/ كانون اول /٢٠١٤ وظائف تدقيق الاداء في جميع اقسام التدقيق المتخصص ومكاتب التدقيق الحكومية العشرين التابعة للمكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي. يهدف هذا الاجراء الى توسيع وتعزيز استخدام وفاعلية اعمال تدقيق الاداء داخل المؤسسة. ان الاهداف القصيرة والطويلة الامد لهذا القرار الجديد هو لتحسين المعايير الاربعة لنشاطات تدقيق ألمؤسسة: الاقتصادية والفاعلية والكفاءة وإداء الادارة.

وضعت خطة العمل لزيادة عمليات تدقيق الاداء لتشمل مرحلتين رئيستين من اجل تهيئة افضل في تنفيذ القرار. في المرحله الاولى، تهدف مرحلة قصيرة الامد الى بناء قاعدة قانونية في زيادة اعمال تدقيق الاداء. في هذه الإثناء تعهد مكتب التدقيق الفيتنامي باعداد التشريعات الخاصة بتدقيق الاداء وتحديد التفويضات والوظائف والمجالات التي تكشفها والحقوق القانونية للتدقيق الاداء. ان نظام معايير نظام تدقيق الاداء التي تحترم الممارسات الدولية والمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا والممارسات الفيتنامية هي في قيد الاعداد ومن المتوقع انهاءها هذا العام.

في المرحلة الثانية، من المقرر ان يركز الجهاز الفيتنامي على المهمتين ألرئيسين حول تأسيس اطار عمل ودليل لتدقيق الاداء وتدريب الموظفين. سيقدم دليل واطار تدقيق الاداء الى المدققين توجيهات محددة حول اعمال تدقيق الاداء. وفيما يخص تدريب الموظفين فقد تم اعداد جدول زمني طويل الامد: يخطط الجهاز الرقابي الفيتنامي الاستمرار بتقديم التدريبات الداخلية الخاص بتقويم الاداء وترشيح المدققين المناسبين لحضور الدورات التدريبية الدولية المتعلقة بتدقيق الأداء وستنظم المؤتمرات الداخلية والدولية التي تهدف الى تبادل الخبرات والمعرفة بين الموظفين المتخصصين لذلك وسيكون توظيف الكادر مفتوح للترشيح من ذوي الخبرة والمعرفة في تدقيق الاداء .

استضافة فيتنام للاجتماع الرابع عشر للاسوساي

انعقد اجتماع الاسوساي الثالث عشر في كوالالمبور، ماليزيا في الفترة مابين ١٠-١٣/ ٢٠١٥ وقد وافق الجهاز الفيتنامي رسميا على استضافة الاجتماع الاسوساي القادم في ٢٠١٨. يؤكد هذا الاجراء على اهمية وتطوير واحترام نزاهة مكتب التدقيق الفيتنامي داخل مجتمع الاسوساي. وانه لشرف كبير لمكتب التدقيق الفيتنامي ان يقدم الفرص والتحديات للسنوات القادمة من خلال انضمامه في مجلس ادارة الاسوساي لأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٤، تحديدا باعتباره رئيس الجلسة القادمة لاجتماع جلسة الاسوساي خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

للمزيد من المعلومات الاتصال على مكتب التدقيق الفيتنامي الحكومي

البريد الالكتروني : vietnamsai@sac.govvn

الموقع: www.sav.gov.vn

اخبار من الجهاز الرقابي العالي في زامبيا

وقع مكتب المدقق العام في زامبيا مؤخرا على مذكرة التفاهم الخاصة بتبادل المعلومات المتعلقة بلجنة مكافحة المخدرات ومركز الاستخبارات المالية .

وقع مكتب المدقق العام في زامبيا مؤخرا على مذكرة التفاهم الخاصة بتبادل المعلومات المتعلقة بلجنة مكافحة المخدرات ومركز الاستخبارات المالية. وستمكن المذكرة مكتب المدقق العام على الوصول الى المعلومات في الوقت المحدد من لجنة مكافحة المخدرات ومركز الاستخبارات المالية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاجراءات السريعة في اعمال التدقيق.

المدقق العام الدكتورة أنا جيفنغولا ويحيط بها كل من السيدة اليتا مبهوي مفوض لجنة مكافحة المخدرات DEC ومدير مركز الاستخبارات الماليةFIC والمدير التنفيذي السيدة ماري شيروا سيكازوى ، خلال مراسم التوقيع في قاعة مؤتمرات OAG.

وبين المدقق العام بان الجهود المشتركة لمكتبها، و FICوDEC ، لديهم القدرة على منع إيرادات البلاد من الضياع في الصناعات الاستخراجية.

ولاحظت السيدة اليتا مبهوي مفوض DEC في الجلسة ذاتها، بان شراكة لجنتها قد دخلت مع مكتب المدقق العام حيز التنفيذ والتي تدل على خطوة ملموسة في تسريع التعاون الوثيق لمكافحة أنشطة الاحتيال وغسل الأموال المنطوية التي تتضمن الأموال العامة.

وقالت السيدة اليتا مبهوي بأنها كانت واثقة من أن هذا الاتفاقية الجديدة ستعيد تعزيز التعاون بين المؤسستين، ويؤدي إلى خلق مزيداً من الفرص لتحقيق الهدف العام لزامبيا الذي يتبلور بخلوها من سلب الموارد العامة.

وأعرب مدير FIC والرئيس التنفيذي - ماري شيروا سيكازوى عن سعادتها بعمل تلك المؤسسات الحكومية معا

لقد أدلى المدقق العام -الدكتورة أنا جيفنغولا بتصريح مهم خلال التوقيع الرسمي على مذكرة التفاهم أعربت فيه عن أهمية هذه المذكرة بين المؤسسات الثلاث والذي ستمكنهم من تبادل المعلومات في الوقت المناسب مما يتطلب مزيدا من التحقيق والملاحقة من قبل وكالات سيادة القانون.

كما تطرقت الدكتورة أنا جيفنغولا إلى أن تفويض FIC يكمن في تفعيل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من ابرز المخالفات.كما أضافت بأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين مؤسستها و FIC سيكون عونا كبيرا للمدققين المتخصصين في أنواع مختلفة من عمليات التدقيق خصوصا في التدقيق القضائي والتحقيقي. وصرحت بأن المعلومات يتم تصفيتها ايضا من قبل DEC، التي تمتع بسلطة الادعاء العام.

كما اشارت الدكتورة أنا جيفنغولا بان مكتبها سيتعاون مع DEC، في مكافحة ومحاربة أنشطة الاحتيال وغسل الأموال التي استنزفت الموارد الحكومية .

رسالة من الأمانة العامة للانتوساي:

تود الأمانة العامة للإنتوساي أن تغتنم هذه الفرصة لتذكير أعضاء الإنتوساي بمعايير العضوية، كما هو موضح في المادة ٢ من النظام الأساسي للإنتوساي
http://www.intosai.org/about-us/statutes/article-2-participation.html

تسلم المدقق العام الدكتورة أنا جيفنغولا جائزتها من الأمين العام السابق لمجلس الوزراء السيد ليزلي مبولا في فندق سويشن سن في لوسكا. كما يظهر في الصورة رئيس PFC- السيدة نامتاما موندي.

استلام المدقق العام لزامبيا- الدكتورة أنا جيفنغولا على جائزة جيكامونكا جولي ماما لعام ٢٠١٥

أشار الأمين العام السابق لمجلس وزراء زامبيا ليزلي مبولا لقد انقضت الأيام التي كان فيها المجتمع ينظر إلى المرأة كمساعدين فقط.

حيث تراس السيد مبولا مأدبة العشاء لتسليم جائزة جيكامونكا جولي ماما تكريماً للمدقق العام لزامبيا الدكتورة أنا جيفنغولا .

وأضاف السيد مبولا أنه كان على علم بأن الجائزة سميت تيمنا باسم مناضلة حرة حاربت بشجاعة وشراسة جنبا إلى جنب مع غيرها من النساء ضد الاستعمار .

كما أضاف بأن جيكامونكا ماما وزملائها قد اظهروا للمستعمرين بان النضال في سبيل الحرية ليس قصراً على الرجال بل للمرأة دوراً مهماً في هذا النضال.

وذكر بأنه كان مدركاً لدور المرأة المتواصل في مجتمع زامبيا، إذ اقر بأن هذا الدور في كثير من الأحيان كان أكبر وأقوى من ذلك الذي لعبه بعض الرجال.

ولقد بين السيد مبولا بأنه استناداً لمواقف القيادات الحالية أفترض أن للنساء سيكون دوراً بارزاً، وهو على يقين بأنه في القريب العاجل سيكون لزامبيا رئيسة.

"إذ من الناحية الإحصائية يتصدر النساء قائمة الناخبين المسجلين في هذا البلد، وهذا دليل أخر أنه عندما تتحد النساء بقضية مشتركة سيتخطى هذا الأمر مثيله بالنسبة للرجال". وأشار السيد مبولا "ومع ذلك أود أن أعرب عن خيبة أملي انه عندما نأتي الى دعم بعضهم البعض يكون فيها النساء المذنبات. وعند الاطلاع على عدد الرجال في هذا البلد سيكون لنا رئيساً من النساء عندما تساند النساء بعضها البعض"

وأضاف انه يتطلع إلى الوقت الذي ترتقي فيه النساء وتقاوم صلاحية الرجال من خلال التصويت ويأمل أن تتغير الأمور في البلاد نحو الأفضل.

كما تعلمون، ان العمل كمدقق عام يجعلك تحظى بعدد اقل من الاصدقاء ... ولكن هذا عمل ينبغي انجازه اذا كنا سنستمر بحماية الموارد العامة، ليس فقط لجيلنا، ولكن للاجيال القادمة ايضا. و جائزة اليوم هي رمز لذلك النجاح الذي ينتج عن انكار الذات.

- د. انا شيفونغولا

تحدى السيد مبولا السيدات للقيام باكثر من هذا سعيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، قائلا بان بالامكان تحقيق هذا، خصوصا لانهن قمن بذلك من اجل استقلال البلاد السياسي.

تحدثت رئيسة لجنة حرية الصحافة الحالية السيدة ناماتاما موندیا في وقت سابق قائلة بان عضو لجنة حرية الصحافة السابقة الدكتورة شيفونغولا اظهرت قدرا عظيما من الشجاعة والذكاء والاستقلالية والنزاهة في اداءها لدورها في الخدمة العامة.

و تحدثت المدقق العام- الدكتورة شيفونغولا خلال القاءها لخطاب قبول جائزة ماما جوليا شيكامونيكا احتفالا بذكرى يوم المرأة ٢٠١٥ قائلة ان منحها هذه الجائزة يعد شرفا عظيما .

واضافت بان نساءا اعظم منها قد سبق لهم تلقي هذه الجائزة و هي يسعدها ان تكون واحدة منهم.

ولكنها اعترفت بانها كانت تعتقد بان الجائزة كانت محفوظة للسياسيين او المحاربين من اجل الحرية وبان تكريمها هي (كونها شخصية لا علاقة لها بالسياسة) يعد امرا مبهجا.

واضافت "ولكنني مدركة ايضا لكون الحرية الاقتصادية والمالية مهمة على حد سواء. هنالك حاجة للانفاق بحكمة لمنفعة مواطنينا. اشكركم للاهتمام بهذا الجانب أيضا. ولذلك اقبل هذه الجائزة تكريما لسيدة مؤثرة – جوليا شيكامونيكا – التي حاربت يدا بيد مع النساء والرجال لتحرير هذا البلد الذي نعيش به اليوم" .

كما افصحت عن ان الجائزة جاءت في وقت يصادف احتفالها بمرور ٤٠ سنة من الخدمة العامة التي لا تشوبها شائبة في حكومة جمهورية زامبيا و التي تضمنت ١٤ سنة في مجال المحاسبة و ١٢ في عمليات التدقيق الداخلي وثلاث سنوات كموظف مدني اقدم و ١٢ سنة كمدقق خارجي.

واشارت بانها ومثلما جوليا شيكامونيكا كانت رائدة في المشاركة السياسية ونشاط التحرر من الحكم الاستعماري و واجهت الاعتقالات فقد واجهت هي ايضا تحديات في عمل الخدمة العامة خاصتها. فقد ساعدها العمل الدؤوب والتصميم على اجتياز هذه التحديات وساعدها في نيل الخبرة المميزة والتقدير.

واضافت "كما تعلمون، ان العمل كمدقق عام يجعلك تحظى بعدد اقل من الاصدقاء لانك حالما تكتب حول التعامل الخاطئ لاحدهم في عمله فانه لا يعد بعد ذلك صديقك"." ولكن هذا عمل ينبغي انجازه اذا كنا سنستمر بحماية الموارد العامة، ليس فقط لجيلنا، ولكن للاجيال القادمة ايضا. وجائزة اليوم هي رمز لذلك النجاح الذي ينتج عن انكار الذات".

وقد اهدت الجائزة إلى عائلتها البايويلوجية وإلى عائلتها الاكبر – كادر مكتب المدقق العام بسبب عملهم الجماعي والدعم خلال فترة توليها منصب المدقق العام.

كما ذكرت بانها وباقتراب موعد انتهاء توليها المنصب كانت تتطلع لوصول من يخلفها في المنصب إلى مراتب اعلى من خلال ضمان تحقيق رؤية المكتب

قدمته الين شيكال

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام لزامبيا

البريد الالكتروني :auditorg@ago.gov.zm

الموقع الالكتروني:www.ago.gov.zm/

تعزيز النزاهة ازاء الفساد:

مشروع النزاهة لمكتب التدقيق الحكومي الهنغاري (SAO)

اعداد لازلو دوموكوس، رئيس مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري وغيولا بولاي المدير الاشرافي لمشروع النزاهة ومدير مكتب التدقيق الحكومي الهنغاري.

أصبحت منهجية محكمة التدقيق الهولندية لتقييم النزاهة المؤسساتية معروفة جيدا ونتيجة لذلك فقد اتفق عدد اكبر من أجهزة الرقابة العليا مع البيان الاتي:

"تعزيز النزاهة المؤسساتية هو احد أنجح الادوات في منع الفساد"
و لكن كيف بالامكان الاتفاق على الانتقال من الادراك إلى التطبيق العملي؟ كيف بامكان الجهاز الرقابي المساعدة في صياغة ثقافة نزاهة في المؤسسات التي تستخدم الاموال العامة؟

كان الجهاز الرقابي الهنغاري يحاول الاجابة على هذه الاسئلة عندما بدأ بمشروع النزاهة في ٢٠٠٩ .كنتيجة للمشروع ، اجري في هنغاريا دراسة مسح للنزاهة في ٢٠١٤ يشمل القطاع الحكومي الهنغاري باكمله للمرة الرابعة.

استنادا إلى خبراتنا فان دراسة المسح الذي نفذه الجهاز الرقابي الهنغاري يعد وسيلة ناجحة لتقديم ثقافة النزاهة.فمن خلال تبادل خبراتنا مع المشروع فاننا نرغب بتشجيع الأجهزة الرقابية العليا الاخرى لاطلاق مبادرات مماثلة في مؤسساتهم.

الجهاز الرقابي الاعلى كعامل مساعد

في سبيل التعلم وتطبيق أفضل الممارسات الدولية فان SAO تعاونت مع محكمة التدقيق الهولندية لتطبيق منهجية النزاهة المؤسساتية الهولندية على عمليات هنغاريا.

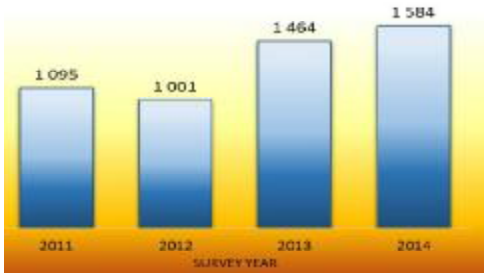

ان أهم ابتكارات التطبيق الهنغاري هو كيفية تقييم مخاطر الفساد واعمال رقابة النزاهة :بدلا من الاعتماد على التقييم الذاتي فان هنغاريا تستخدم استبيانا ارسل من قبل SAO للآلاف من المؤسسات في القطاع العام .

يجري SAO تقييما موضوعيا لهذه الاستبيانات استنادا إلى برناج حاسوب باستخدام نظام العد العشري المعد مسبقا. ان المشاركة في الاستبيان بالنسبة للمؤسسات الحكومية تكون طوعية .ان عدد المؤسسات التي تقر اهمية النزاهة في تزايد والدليل على ذلك هو معدل المشاركة التي ارتفعت بمقدار ٤٤.٦ % في دراسة المسح الاخير عن المسح الأول.

كان عدد الكادر الذين وظفتهم المؤسسات الحكومية البالغ عددها ١.٥٨٤ والمشاركة في مسح ٢٠١٤ اكثر من ٥٥% من اجمالي الكادر الموظف في القطاع العام الهنغاري.

المعطيات الرئيسية لمشروع النزاهة

- فترة التنفيذ :٢٠٠٩-٢٠١٢
- فترة الادامة :٢٠١٣-٢٠١٧
- ممولة من قبل الاتحاد الاوروبي

الخصائص الرئيسية للاستبيانات

- التركيز على مخاطر الفساد و ضوابط تقليلها
- ثلاثة مؤشرات
- استبيان قياسي
- ١٥٥ سؤال
- يطلب من اكثر من ٦٠٠٠ مؤسسة معنية بالموازنة المشاركة سنويا
- الاجابة طوعية
- التقييم المفصل لنتائج المسح
- ان قيم المؤشرات علنية

نعتقد بان نسبة المشاركة هذه لم يكن ممكنا تحققها بدون الدور المبادر لـSAO والذي حمل اكثر من نصف القطاع العام على الاهتمام بتهديدات الفساد المرتبطة بالنزاهة المؤسساتية.

أصبحت مخاطر الفساد قابلة للقياس ومرئية

تذكر قضايا الفساد بشكل متكرر. ولكن مستوى الفساد في بلد او قطاع ما من الممكن ان يقاس بشكل عمومي فقط. لم يكن دراسة مسح الجهاز الهنغاري يهدف إلى تحديد المستويات الدقيقة للفساد ولكنه في الوقت نفسه جعل مخاطر الفساد قابلة للقياس ومرئية من خلال حساب ثلاثة مؤشرات.

لقد صنفت الاسئلة وفقا للمؤشرات الثلاثة الاتية :

١. مؤشر نقاط الضعف الموروثة (IVI) يقيس تهديدات الفساد الناتجة عن الوضع القانوني ومهام المؤسسات
٢. مؤشر العوامل المحسنة يشير إلى المكونات التي تعتمد على العملية اليومية لمؤسسة ما وزيادة نقاط الضعف الموروثة
٣. مؤشر وجود الضوابط يعكس ما اذا كانت مؤسسة ما قد اعدت وتستعمل ضوابط مؤسساتية للتعامل مع المخاطر.

تظهر المؤشرات مستويات مخاطر واعمال رقابة الفساد للمؤسسة كنسبة مئوية .فيما يتعلق بالمخاطر فكلما كانت قيمة المؤشر اعلى كلما عنى ذلك عدد اعلى من عوامل المخاطر في المؤسسة. فيما يتعلق باعمال الرقابة فكلما كانت قيمة المؤشر اعلى كلما عنى ذلك عدد اعلى من مكونات الرقابة.

يتم احتساب المؤشرات لكل مؤسسة مشاركة في المسح، لستة عشر مجموعة من المؤسسات المشكلة على أساس نشاطاتها وللمؤسسات المشاركة في المسح ككل.

ان المؤشرات المحتسبة للمؤسسات المشاركة تنشر على موقع النزاهة الخاص بـ SAO ويتم بيانها على خريطة رقمية. ان عرض البيانات هذا يمكن المواطنين الهنغاريين من الحصول على معلومات حول تهديدات الفساد المحلية بالإضافة إلى قدرات المؤسسة المتاثرة على التعامل مع هذه التهديدات.

SAO يحمل مرآة امام المؤسسات الحكومية

اضافة إلى استخدام المعلومات من الاستبيان لابلاغ العامة، فان من الضروري لكل مؤسسة مشاركة في المسح ان تكون قادرة على تقييم مستوى نزاهتها كمؤسسة.

لتشجيع هذا المسعى تعمل SAO على حمل مرآة امام هذه المؤسسات.

اننا مقتنعون بان تعديل دراسة مسح النزاهة وفقا لظروف بلدان أجهزة الرقابة المعنية وصلاحياتها سيمكن هذه الأجهزة من استخدامها كاداة مكافحة الفساد بشكل فاعل

نقوم بذلك من خلال طريقتين

اولا ننشر على أساس سنوي تقرير تقييم يلخص نتائج دراسة مسح النزاهة. في هذا التقرير نقدم قيم المؤشرات الثلاثة التي احتسبت لاجمالي المجيبين وبالإضافة إلى مؤشرات مجموعات متنوعة من المؤسسات.

كما نركز على المخاطر الحالية ونحلل الانجازات في مجال اعمال رقابة نزاهة. نتيجة للانتباه الذي تم صبه على هذه المحاور فاننا نلحظ تطورا ثابتا على الرغم من بطئه في وضع اعمال رقابة النزاهة.

هنالك مجموعات من المؤسسات والضوابط التي يبدو التطور واضحا فيها. على سبيل المثال فقد جذب تحليلنا الانتباه إلى اهمية ما يسمى ضوابط النزاهة الضعيفة . نتيجة لذلك فقد قمنا بقياس تحسن ملحوظ في حالات تتضمن الضوابط المعنية.

ثانيا نكون تحليلا باستخدام مجموعات متنوعة من المؤسسات استنادا إلى تقييمنا السنوي .باستخدام هذه التحليلات يكون بامكان مؤسسة مثل مستشفى مقارنة نتائجها بتلك الخاصة بمستشفيات اخرى وبامكان مدرسة ما مقارنة التحسينات التي قامت بها في تطوير ضوابط النزاهة مع تلك الخاصة بمدارس اخرى.

مثل هذا التحليل بالامكان ان يعد مرآة كاملة تقريبا – من خلال النظر في نتائج التحليل فان رئيس المستشفى بامكانه التحقيق في اسباب عدم عمل ضوابط النزاهة التي تستعملها معظم المستشفيات الأخرى في مستشفاه بشكل صحيح.

الصلة بين قابلية التعرض للفساد و وضع ضوابط النزاهة

استنادا إلى بيانات دراسة مسح النزاهة فان بالامكان تحليل المؤسسات الحكومية باستخدام طرق متنوعة ومن وجهات نظر متعددة .لغرض توضيح كيفية عمل ذلك فسنقوم بالتركيز على مثال واحد.

نحاول من خلال تحليلنا التوصل إلى اجابة على السؤال التالي: هل هناك صلة بين مستوى قابلية التعرض للفساد ومستوى وضع ضوابط النزاهة؟

في دراستنا الموجزة بامكاننا الاجابة على السؤال على مستوى انواع المؤسسات.قارنا معدلات مؤشر نقاط الضعف الموروثة لانواع معينة من المؤسسات ومعدلات مؤشر عوامل تزيد التعرض، مع معدلات مؤشر الضوابط التي تهدف إلى تقييد نقاط الضعف في هذه الانواع من المؤسسات. استنادا إلى معدلات المؤشر لمجموعات المؤسسات فقد قمنا برسم مسار اتجاه طولي ليستخدم كاساس للمقارنة.ان النتائج مبينة في الشكلين ١ و ٢. يبين الشكل رابط ايجابي بين مؤشرات قابلية التعرض للفساد ومؤشر قياس مستوى وضع ضوابط النزاهة. كما يبين المخطط ولكل مؤشر أي مجموعة من المؤسسات تتخلف وفقا لمستوى وضع الضوابط مقارنة بمستوى نقاط الضعف. اولئك المتاخرون يشملون مجموعات المؤسسات حيث الاعمدة التي تمثل مؤشر EoCI لا تصل لمسار الاتجاه الطولي للمؤشر.على سبيل المثال في حالة العوامل المعززة بنقاط الضعف فان مستويات الضوابط في مؤسسات التعليم العالي والرعاية الصحية تعد ادنى مما يبرره مستوى نقاط الضعف.

قمنا باعداد مذكرة الوزارات التي تاثرت بالاخطاء الموجودة على مستوى مجموعات المؤسسات كما قمنا بتقييم تلك على انها مؤشرات مخاطر عند اعداد خطط تدقيق SAO .

دمج نتائج استبيان النزاهة ضمن عمليات تدقيق الجهاز الهنغاري

ان النشاط الرئيسي لأجهزة الرقابة هو التدقيق. فالسؤال المطروح هو ما الذي بالامكان الاستفادة منه من دراسة الحالة في أعمال التدقيق لمكتب التدقيق؟

ان الاستفادة ممكنة بعدة اشكال.يختار الجهاز الرقابي الهنغاري مواضيع التدقيق استنادا إلى تحليل المخاطر. توفر نتائج تحليل النزاهة اساسا جيدا لهذا حيث تبين أي مجموعات مؤسسات ونطاق نشاطات تظهر اعلى مستوى من نقاط الضعف .

شكل رقم ١: العلاقة بين معدلات مؤشر الضعف المتأصلة ومؤشر وجود الضوابط

قارنا معدلات مؤشر الضعف المتأصلة لأنواع معينة من المؤسسات، ومعدلات مؤشر عوامل زيادة الافصاح، بمعدلات مؤشر الضوابط التي تهدف إلى الحد من نقاط الضعف في تلك الأنواع من المؤسسات.

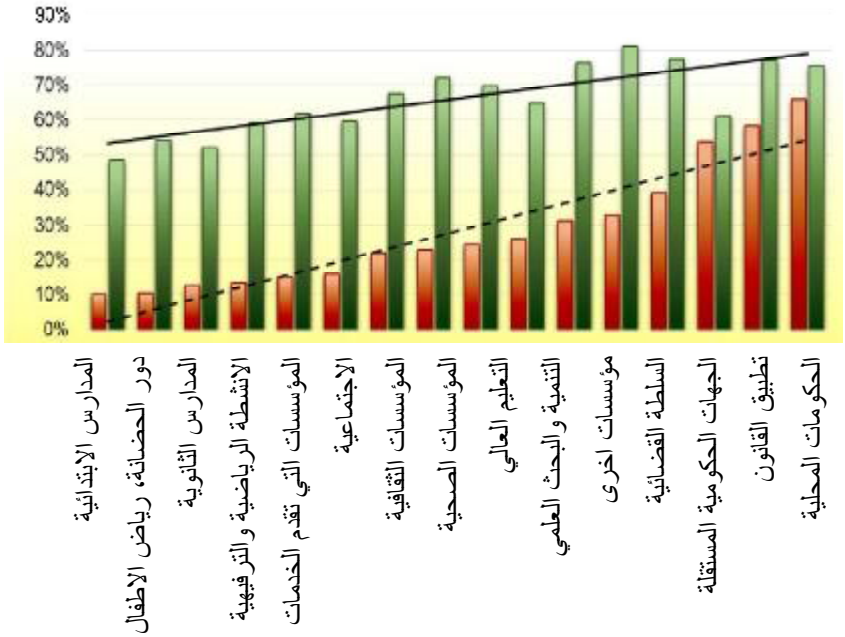

شكل رقم ٢: العلاقة بين مؤشر عوامل زيادة الافصاح ومؤشر وجود الضوابط

استنادا الى معدلات مؤشر مجموعة المؤسسات، رسمنا اتجاه مسار منتظم لاستعماله كأساس للمقارنة. قدّمت النتائج في الشكل رقم ١ و٢.

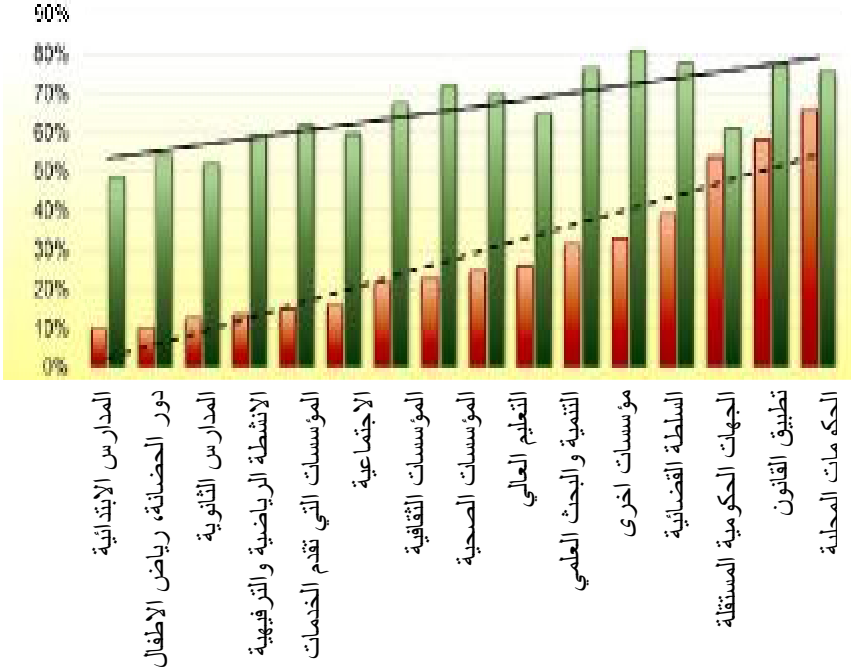

المشاركين في الحلقة الدراسية لافضل الممارسات الدولية حول تعزيز النزاهة في القطاع العام

كما ان هنالك مجال آخر للاستخدام يتمثل بتنمية منهج التدقيق، حيث يتيح لنا المسح دمج مجموعة من الاسئلة في برامجنا التدقيقية ، باستخدام كلاً من القضايا الناشئة من استبيان النزاهة والإجابات التي قدمت بشأن هذا الاستبيان. يمكن ان تكون عمليات التدقيق النظامي هذه اكثر تركيزاً في تصميمها.

لم نحاول فقط تدقيق الضوابط الرقابية "الصارمة" المطلوبة قانونياً، بل ايضاً ادراج تنمية للضوابط الرقابية "الرخوة"، حيث تلعب الضوابط الرقابية "الرخوة" دوراً كبيراً فيما اذا كان بإمكان المؤسسة العامة ان تخدم الصالح العام بفاعلية.

إن منهجية استبيان النزاهة مطلباً عاماً

وضع الجهاز الرقابي الهنغاري منهجية استبيان النزاهة من خلال المساهمة المهنية لمحكمة التدقيق الهولندية والدعم المالي للاتحاد الاوربي. لذلك نؤكد على التزامنا بمشاركة منهجية هذه المبادرة الناجحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، خصص الجهاز الرقابي البلغاري موقع الكتروني خاص متاح باللغة الانكليزية ايضاً. في هذا الموقع الالكتروني بالإمكان ايجاد ما يلي:

- دراسات تقدم وتلخص نتائج الاستبيان السنوي (باللغتين الهنغارية والانكليزية).
- عمليات تحليل النزاهة من خلال مجاميع من المؤسسات.
- قضايا اضافية تتعلق بجمع البيانات.
- مقالات واخبار ومقابلات ذات صلة، و
- ان منهجية ونتائج استبيان النزاهة الخاص بنا موصوف في كلا الاجتماعات الثنائية والمتعددة الاطراف.

بالاضافة لذلك، نظم الجهاز الرقابي الهنغاري حلقات دراسية في ٢٠١٤ و٢٠١٥. إن هدف من هذه الحلقات الدراسية الدولية هو جعل منهجية استبيان النزاهة وتطبيقها اقرب الى المهنيين في الاجهزة الرقابية المختلفة، ضمن اطار عمل تبادل الخبرات.

كما قد اضيف ايضا دور الشفافية في تعزيز النزاهة الى المواضيع التي تم تغطيتها في الحلقة الدراسية لسنة ٢٠١٥.

وبطبيعة الحال، لا يمكن استخدام استبيان النزاهة الذي وضعه الجهاز الرقابي الهنغاري بصيغته الحالية في بلدان اخرى. مع ذلك، فإننا مقتنعون بان تعديل الاستبيان وفقاً لظروف الدول المعنية وصلاحياتها، سيمكن الاجهزة الرقابة العليا من استخدامه بفاعلية في محاربتها للفساد.

لمعرفة المزيد حول مشروع النزاهة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني:

https://hungarospa.hu/en/objectives-methodology-and-results-of-the-integrity-survey-2011-2013.

بتبادل خبراتنا مع المشروع، نود تشجيع الأجهزة الرقابية الأخرى لإطلاق مبادرات مماثلة في المؤسسات الخاصة بهم.

إحياء الغابات وتعزيز المناطق المزروعة بالاشجار:

تدقيق الاداء الذي نفذته محكمة الحسابات الرومانية

ملاحظة المحرر: تتعلق هذه المقالة بشكل خاص بالأجهزة الرقابية العليا التي تدقق ادارة صندوق الغابات، كالجهاز الرقابي الروماني.

بعد مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، الذي أطلق مفهوم التنمية المستدامة، اعتبرت الغابات أصول بشرية. تؤدي الغابات وظائف اقتصادية وبيئية واجتماعية، ودعيت الدول إلى اعتماد مبادئ الإدارة المستدامة لتستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية. إن أول معيار من معايير الإدارة الست التي حددت في المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا، الذي عقد في لشبونة في عام ١٩٩٨، هو عن إدامة موارد الغابات وتوفير التعزيز المناسب ومساهمتها في دورات الكربون العالمية. تمتص الغابات ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية التمثيل الضوئي واحتجاز الكربون في الكتل الخشبية وفي التربة، ثم ازالة الأكسجين النقي واستبعاد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي. وهكذا، تلعب الغابات دوراً رئيسياً في الوصول إلى الهدف المنصوص عليه في الاستراتيجية الأوروبية ٢٠٢٠: تحقيق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي هي أقل بنسبة ٢٠٪ مما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

بيانات حول مهمة التدقيق والجهة الخاضعة للتدقيق والاهداف

نُفّذت مهمة التدقيق بعنوان "تدقيق أداء إدارة الصندوق الوطني للغابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣" في عام ٢٠١٤ في:

- وزارة البيئة والتغيرات المناخية. دائرة المياه والغابات وصيد الاسماك.
- ادارة مصلحة الغابات العامة الوطنية ROMSILVA، متضمنة مديريات الدولة التابعة لها.
- معهد بحوث وتنظيم الغابات.
- ادارة صندوق البيئة.
- حماية البيئة الوطنية، و
- دوائر نظام زراعة الغابات والصيد (تسعة مؤسسات).

شارك اربعة مدققين من محكمة الحسابات و٨٠ مدقق من ٤٠ غرفة حسابات اقليمية في هذه المهمة. اولي اهتمام خاص لإحياء الغابات وتعزيز المناطق المزروعة بالاشجار، ضمن اطار عمل تحليل ادارة الغابات وتنظيمها. تهدف المهمة بشكل رئيسي على المواضيع الموضحة في ادناه.

إحياء الغابات

يولد فشل رعاية وإحياء مخزون الغابات المتنامي انكماش أسطح الغابات، اضافة الى تدهورها وتدميرها ، مما أثر سلباً على الوظائف الوقائية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الخاصة التي تؤديها هذه الغابات.

وقد شرعت قوانين تنص على الالتزام بإحياء الغابات وذلك لمنع هذه الظاهرة.

ينص القانون الوطني للممارسات الجيدة في قطاع الغابات (قانون الغابات) على أن يتولى اصحاب / مديرو الغابات احياء الغابات ضمن موسمين زراعيين اعتباراً من القطع الاحادي او النهائي، وإنشاء صندوق للمحافظة على الغابات واحياؤها لتمويل إحياء مخزون الغابات المتنامي والاهتمام بأعمال معينة.

في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، نفذّت اعمال الإحياء تماشياً مع الجدول الموجود في الصفحة التالية.

السنة	2010	2011	2012	2013
أ- اجمالي نسبة الاحياء في صندوق الغابات (بالهيكتار) ومنها	23,277	24,257	24,877	21,739
- الاحياء الطبيعي	13,618	13,501	14,683	12,631
- الاحياء الصناعي	9,659	10,756	14,683	12,31
ب- الاحياءات في صندوق الغابات العامة ومنها	15,209	15,957	15,966	16,839
- الاحياء الطبيعي	8,849	8,825	9,680	10,489
- الاحياء الصناعي	6,360	7,132	6,283	6,350
ت- الاحياءات في صندوق الغابات والمالكين الاخرين ومنها	8,068	8,300	8,911	4,900
- الاحياء الطبيعي	4,676	5,003	2,142	4,676
- الاحياء الصناعي	3,624	3,908	2,758	3,624
ث- نسبة الاحياء في صندوق الغابات العامة من اجمالي النسبة المئوية للإحياء	65,3	65,8	46,2	77,5
- الاحياء الطبيعي	65,0	65,4	65,9	83
- الاحياء الصناعي	65,8	66,3	61,7	69,8
ج- نسبة الاحياء في صندوق الغابات العامة والمالكين الاخرين من اجمالي النسبة المئوية للإحياء	34,7	34,2	35,8	22,5
- الاحياء الطبيعي	35,0	34,6	34,1	17
- الاحياء الصناعي	34,2	33,7	38,3	30,2

المصدر: معهد الاحصاء الوطني ، منطقة الغابات الوطنية في رومسيلفا

فيما يلي استعراض للنتائج :

- يمثل صندوق الغابات للمحافظات حوالي ٥٠% من اجمالي صندوق الغابات الوطنية ولقد اثرت الاستقطاعات المنفردة او النهائية سلباً على صندوق غابات المالكين الاخرين الى اقصى حد وتمثل حجم الاحياءات على اراضي المالكين الاخرين اقل من ثلث الاجمالي.
- بنهاية ٢٠١٣ أثرت مايقارب نسبة ٦٠ % من القطوعات غير القانونية السطحية والباطنية المستمرة بشكل سلبي على الكائنات الاحيائية وغير الاحيائية التي لم يتم احياءها بسبب التأخير القانوني، وان حوالي ٧٠% من الاحياءات السطحية المتحققة كانت طبيعية.
- كقاعدة عامة فان خارطة الغابات غير المتجددة تداخلت مع الغابات التي تعرضت للقطع الغير القانوني.
- لقد اعُتمِد تطبيق قانون الغابات لسنة ٢٠٠٨ حول احتساب الاعانات من الخشب لتشكيل صندوق اعادة احياء وحماية الغابات مما ادى الى تناقص المصادر مقارنة بإحكام قانون الغابات السابق، فإذا ما تم تطبيق احكام قانون الغابات السابق خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٣ لممتلكات صندوق اموال الغابات العامة للمحافظات فسيخصص ما يقارب ١٨٦، ٣٦٦ ليو روماني اضافي لصندوق الحماية والإحياء.

التشجير على اراضي زراعية متآكلة

تمتلك رومانيا حوالي ٢.٢ مليون هكتار من الاراضي الزراعية المتآكلة التي لايمكن استخدامها لإغراض زراعية ولكن بالإمكان تحسينها من خلال التشجير. خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ حولت ١٩,٣٤٩ هكتار من الاراضي المتآكلة من ادارة الملكيات العامة الى ادارة المصلحة العامة للغابات لإغراض التشجير. وبعد ٢٠٠٦ تم اجراء تحويل واحد اضافي فقط يبلغ: ٧٣.٧ هكتار في ٢٠١١.

التزاماً ببرامج التشجير الوطنية تم تشجير ١٥٦ الف هكتار من الاراضي المتآكلة خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٣ ومنها ١٨.٥ الف هكتار تم تشجيرها فعلياً (اي بنسبة ١٢%) وفي ظل هذا التقدم سيتطلب مايقارب ١،٠٧٠ سنة لتشجير الاراضي المتآكلة الحالية التي تصل الى (٢.٢ الف هكتار).

في العام ٢٠٠٨ قام صندوق البيئة بتمويل برنامج تشجير الاراضي المتآكلة .

لقد لوحظت الامور التالية المتعلقة بالتمويل من صندوق البيئة:

- لم تأخذ الاجراءات التي تشكلت من خلال ادلة التمويل الصادرة من صندوق البيئة بنظر الاعتبار المخاطر الكامنة من العوامل

الاحيائية وغير الاحيائية او السمات الخاصة بالتشجير التي تتطلب تمويلاً مستمراً لغاية وصول المزروعات الى مرحلة سلسلة مترابطة بإمكانها ان تدعم ذاتها.

- ان الاجراءات القانونية التي نصت على ان تكون السلطة المركزية للغابات هي الجهة الوحيدة المخولة بالتنسيق الفني لتشجير الاراضي المتآكلة قد تم انتهاكها.
- من مجموع ٧،٠٤٨ هكتار تم التعاقد لتشجيرها، وصلت ٤١ هكتار فقط الى مرحلة السلسلة المترابطة اما بالنسبة لحوالي ٢,٨٣٦ هكتار كانت هناك ضوابط سنوية للإحياء قد صادقت عليها ادارة الغابات والصيد وأكدت نجاح عملية الانبات.
- خلافا لمبدأ " الملوث يدفع" وانطلاقا من هدف صندوق البيئة (ردع الملوثون من خلال فرض ضرائب لتمويل المشاريع التي تحمل اثراً ايجابياً على البيئة) تشكلت الاجور البيئية وتحملها مالكي الغابات. لقد كانت للغابات المساهمة الصافية في صندوق البيئة وتم جمع الدخل من هذا المصدر بمعدل ثلاث مرات اعلى من المدفوعات التي تم الحصول عليها لدعم برامج التشجير.

حماية اغطية الغابات

التزاماً ببرنامج التشجير الوطني المصادق عليه في ٢٠٠٤ وصلت متطلبات حماية اغطية الغابات في رومانيا الى ٢٧٠،٠٠٠ هكتار.

في العام ٢٠١٣ تم تحديث البرنامج والجدول في ادناه يسلط الضوء على الاهداف الجديدة للبرنامج:-

	المدة الاجمالية	منها					
		٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٥	٢٠٢٩	٢٠٣٣
		٢٠١٦	٢٠٢٠	٢٠٢٤	٢٠٢٨	٢٠٣٢	٢٠٣٥
حماية اغطية الغابات (بالهكتار)	٣٧،١٠٠	٢،١٠٠	٤،٠٠	٨،٠٠	٨،٠٠	٨،٠٠	٧،٠٠

تم وضع ٣٨٨ غطاء للغابات فقط خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٣ لذلك في بداية ٢٠١٤ كانت اغطية الغابات السطحية في رومانيا حوالي ٣٨٠٠ هكتار اي بمعدل اقل من ٥٥٠٠ هكتار لما كانت عليه في العام ١٩٥٧ (في عام ١٩٦٢ تم ازالة اغلب اغطية الغابات ليتم تحويلها الى اراضي زراعية).

ازالة دائمية وحيازة مؤقتة من / في صندوق الغابات

عززت التشريعات بشكل متكرر من تنمية قطاعات معينة استناداً على قطاع الغابات من خلال الاعفاءات الضريبية التي وفرها قانون الغابات للجهات المستفيدة من ازالة الاراضي من صناديق الغابات. لذلك وضع صندوق الغابات في موضع لم يعد بإمكانه تحقيق الموارد المالية لإحياء وحماية الغابات وإجراء التشجير.

في المدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ سجل صندوق التحسين موارد مالية صافية بلغت ٦٣،٩٤٤ الف ليو نتيجة للإعفاء الضريبي الذي وفرته القوانين الخاصة.

لقد تبين ايضاً وجود عدد كبير من حالات التمديد في المواعيد النهائية للحيازة المؤقتة لآبار النفط المهجورة وتعد صلاحيات تمديد فترة الحيازة اجراءات للتلاعب بالتزامات الجهات المستفيدة من الحيازة لإرجاع الاراضي بحالة تسمح بوضع التشجير عليها.

التغيير غير القانوني لأراضي الغابات

يوجد منحى متدني مرعب حول صناديق الغابات من خلال تحويل اراضي الغابات الى اراضي زراعية بعد ازالتها او جعلها اماكن مخصصة لرعي الأغنام، لقد تم تحديد ٩١٢ هكتار ازيلت وحولت بصورة غير قانونية الى اراضي زراعية وهناك ١٧٢ هكتار اخرى تم هجرها بعد تعرضها لاستغلال متعسف للحصول على كميات كبيرة من الخشب.

ان تغيير الغرض المخصص لأراضي الغابات النباتية الى اراضي زراعية او اماكن للرعي حُفِز من خلال المُنح التي قدمها صندوق الزراعة الاوربي الذي لم يخصص للغابات النباتية.

توصيات محكمة الحسابات

اجريت التوصيات التالية بخصوص هذه القضايا:

- تعزيز نطاق عمل قانوني حول تشكيل صندوق حماية وإحياء الغابات.
- تحليل وتوضيح فيما اذا كانت الشروط القانونية التي تم بناءاً عليها " المساهمة بمعدل ٢% من الدخل الذي نشأ من بيع كميات كبيرة من الخشب و/ او المواد الخشبية التي تم الحصول عليها من المدير ومن ثم مالك الغابة" قد اصبحت دخلا في

صندوق البيئة الذي تشكل لمراعاة مبدأ" الملوث يدفع"وعليه ينبغي اقرار بعض الاجراءات.

- تحليل امكانية تشكيل شروط قانونية يتم من خلالها جعل نسبة ٢% من الكوتا مصدراً للصندوق لتعزيز الاراضي التي هي عبارة عن غابات .
- القيام بعملية جرد لحالات الانبات وخصوصاً مشاريع الجهات المستفيدة التي لم تقدم النتائج السنوية لرقابة الاحياء ولم تتخذ اجراءات قانونية مناسبة.
- تشكيل وتنفيذ برامج واقعية لتحديد اغطية الغابات المطلوبة.
- فرض تطبيق الاجراءات القانونية لاستعادة الاراضي التي تم الحيازة عليها بشكل مؤقت وجعلها في حال يسمح بإجراء التشجير عليها.

ارسلت هذه التوصيات الى الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

من داخل الانتوساي

لجنة بناء القدرات

اللجنة الفرعية لمراجعة النظير

نتائج إستطلاع مراجعة النظير ٢٠١٥

نفذت اللجنة الفرعية لمراجعة النظير التي يرأسها رئيس الجهاز الرقابي السلوفاكي جان جاسوفسكي والتابعة للجنة بناء القدرات إستطلاع مراجعة النظير بين أعضاء الانتوساي، حسب خطة الانتوساي الاستراتيجية للسنوات ٢٠١١ – ٢٠١٦ وخطة عمل اللجنة الفرعية للفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٦، كما مذكور في مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين الذي إنعقد في بكين عام ٢٠١٣.

وأرسلت نتائج المسح التفصيلية الى جميع الاطراف المعنية وعلى رأسها الامانات العامة لمنظمة الانتوساي والمنظمات الاقليمية المنضوية تحت الانتوساي ورئيس لجنة بناء القدرات ونائبه ومسؤول الاتصال في لجنة بناء القدرات وأعضاء اللجنة الفرعية لمراجعة النظير وجميع أعضاء الانتوساي ممن ساهموا مساهمة فعالة في المسح ومبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

خطة الاستطلاع

ابتدا العمل بالاستطلاع بين شهري كانون ثاني/يناير ونيسان/ أبريل ٢٠١٥ حيث ارسلت لأعضاء الانتوساي إستبانة عن طريق البريد الالكتروني تضمنت ١٥ سؤالا تضمنت سؤال اضافي عن استبانة ٢٠١٤ حول مدى إهتمام الاجهزة الرقابية المشاركة في الانخراط طوعاً في مراجعة النظير بصفة جهاز رقابي مراجع.

كانت قائمة عضوية الانتوساي المأخوذة من موقع الانتوساي الالكتروني ومواقع الاجهزة الرقابية على الانترنت المصدر الرئيس لنقاط الاتصال. جرى إعتبار الاجهزة الرقابية جميعاً وعددها ١٩١ جهاز عينة الإستبانة. وتبين أن ليس جميع الاجهزة الرقابية تمتلك مواقع أليكترونية وعددها ٣٨ جهاز رقابي. هذا العدد يعني أن حوالي ٢٠% من الاجهزة الرقابية العليا لا تمتلك أي صفحة ألكترونية.

عموماً ارسلت الاستبانة وسلمت الى ١٧٧ جهاز رقابي وسجلت اللجنة الفرعية ٧٢ جواب، أي بمعدل ٤١% للردود. بالمقارنة مع مسح ٢٠١٤، كانت هنالك زيادة في عدد الردود.

ان الفضل في إكمال هذه الاستبانات وتقديمها يعود الى مساهمة فرق العمل الاقليمية التابعة للإنتوساي وسكرتارياتها في العملية. وقد طُلب من السكرتاريات المساهمة في توزيع الاستبانة. ومن الواجب تهنئة سكرتاريات الاولاسيفس والباساي واليوروساي على تعاونها الطيب.

نتائج مسح مراجعة النظير

في نيسان أبريل ٢٠١٥ تاكدت اللجنة الفرعية من إنجاز ٨٥ مراجعة نظير منذ ١٩٩٩ (الرسم ١). أي بزيادة قدرها ١٩ مشروع منذ مسح ٢٠١٤ وجاء ذلك نتيجة للمشاريع الجديدة والقدرة على جمع التقارير السابقة.

هنالك ٦٨ مراجعة نظير تتعلق بالوثائق (التقارير والمذكرات وفقرات مثل خطط العمل وملخصات التقارير والبيانات الصحفية) على الموقع الالكتروني للجنة بناء القدرات: http://www.intosaicbc.org. وينقسم هذا العدد الى ٤٨ تقرير و ٨ مذكرات بمختلف لغات الانتوساي الرسمية. ونفذت أكثر عمليات المراجعة عام ٢٠١٢ وعددها ١٦. في حين إحتل عام ٢٠١٤ المركز الثاني بخمسة عشر عملية. ولم تسجل أية مراجعة للنظير في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

وحسب مسوحات حديثة وسابقة، كان معدل عمليات التدقيق المسجلة سنوياً ٥.١ في مجتمع الانتوساي من ١٩٩٩ الى ٢٠١٥. في المجمل، إشترك ٤٩ جهاز رقابي كمراجع (٢٥% من إجمالي عضوية الانتوساي). تنوعت موضوعات ومجالات

المراجعة تنوعاً واسعاً وفق الهدف المنشود من المراجعة.

جرى إستخدام المعيار ISSAI ٥٦٠٠ وقائمة الفحص اساسا لوضع اسس مذكرات التفاهم، والتخطيط وإنتقاء الاسئلة المستخدمة في مراجعة النظير.

منذ ١٩٩٩، كان الجهاز الرقابي الاكثر خضوعاً لمراجعة النظير مكتب المسائلة الحكومية الامريكي GAO، حيث تمت مراجعته لأربع مرات. ولكن تجدر الاشارة الى أن هذه المؤسسة مجبرة وفق المعايير الوطنية على الخضوع الى مراجعة النظير كل ثلاث سنوات.

وهنالك خمسة أجهزة رقابية أخرى خضعت للمراجعة ثلاث مرات، وأحد عشر جهاز خضع لمراجعة النظير لمرتين و٤٣ جهاز خضعوا للمراجعة لمرة واحدة.

طلبت أسئلة الاستبانة بيان الاهتمام من الاجهزة الرقابية المشاركة بالانخراط في عمليات مراجعة النظير كمراجع. ابدى ١٧ جهاز رقابي موافقتهم ونقلت هذه النتائج الى الجهاز الرقابي النمساوي الذي يتولى اعداد مشروع لمراجعة النظير حول إستقلالية الاجهزة الرقابية العليا بالتعاون مع السكرتارية العامة للأنتوساي و وكالة التنمية النمساوية، وهي الوحدة التشغيلية في مؤسسة التنمية النمساوية.

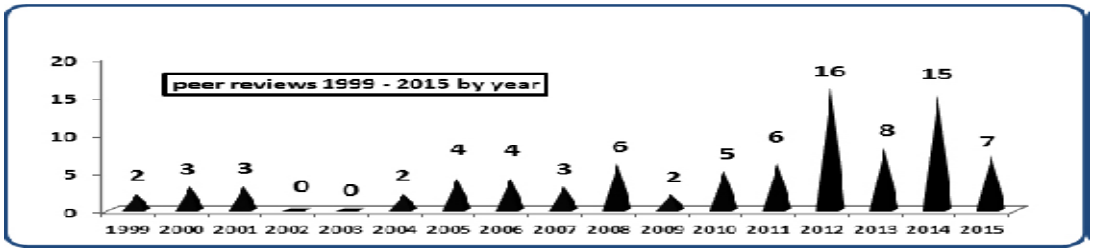

الاستنتاجات

عموماً، على الرغم من عملية مراجعة النظير المتطلبة، رحبت جميع الاطراف المعنية بمشاريع مراجعة النظير. حيث نظروا الى عملية مراجعة النظير على أنها فرصة لتأكيد العمل الجيد الذي نفذه الجهاز الرقابي الخاضع للمراجعة الى جانب كونها فرصة لكشف الفجوات في نشاطات الجهاز الخاضع للمراجعة التي يمكن عند النهاية أن تساعد في البدء بعملية تحسين مستمرة في الجهاز الرقابي المعني.

يزداد عدد مراجعات النظير المنفذة ضمن مجتمع الانتوساي إزدياداً مستمراً. خلال السنوات الاربع الاخيرة كان هذا الرقم أعلى من المعدل السنوي على المدى البعيد (المعدل السنوي ٥.١ مراجعة). يمكن إعتبار هذا الامر نجاح لمجتمع الانتوساي ولمعايير ISSAI كذلك التي جرى قبولها وإستخدامها لتنفيذ عمليات مراجعة النظير.

ولكن أكد المسح أن عدم التوازن يمكن ملاحظته: إشتركت أربع أجهزة رقابية في ٣٩% من إلتزامات الاجهزة الرقابية في عمليات مراجعة النظير كمراجع نظير منذ ١٩٩٩ (راجع الشكل ٢ أدناه). يجب بذل الجهود لتوسيع دائرة الاجهزة الرقابية التي تنهض بدور المراجع النظير وما هو بأمر هين. وجاءت الخطوة الاولى من اللجنة الفرعية في إستبانتها لعام ٢٠١٥ كما موضح أعلاه، في إلتماسها الاجهزة الرقابية العليا التي ترغب في أن تأخذ دور المراجع.

وزعت نتائج المسح داخل مجتمع الانتوساي من خلال القنوات المعتادة – الموقع الاليكتروني للجنة بناء القدرات والمجلة الدولية للتدقيق الحكومي، وكذلك من خلال البريد المباشر للمشاركين في المسح.

يمكن الاستنتاج أن تعزيز مراجعة النظير تبقى أداة فعالة للمساهمة في رفع جودة الجهاز الرقابي وتحسين صورته ومكانته، على المستويين الوطني والدولي. لذا يجب النظر الى مراجعة النظير في سياق شعار الانتوساي "التجارب المتبادلة تنفع الجميع".

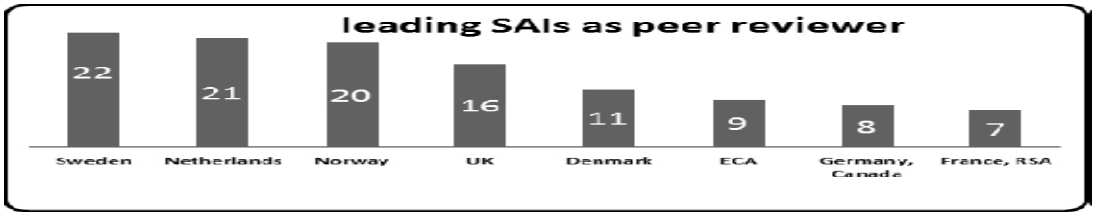

لجنة بناء القدرات

دليل لجنة بناء القدرات الجديد: إدارة الاتصالات المعلوماتية

إذا راودك شعور بقلة الثقة بقدراتك عند التحدث عن تكنولوجيا المعلومات، فهذا دليل جديد من لجنة بناء القدرات لك.

إعترافاً منها بأن أحد العناصر الاساسية لإدارة جهاز رقابي عصري هو ضمان إمتلاك المنظمة للمستويات المناسبة من تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية (ICT) لإسناد عملها، بادرت لجنة الانتوساي لبناء القدرات الى اصدار دليل جديد لمساعدة مديري الاجهزة الرقابية العليا في دراسة الانظمة اللازمة لهم واعدادها.

اعد الدليل لمساعدة مديري الاجهزة الرقابية الأقدمين في فهم ما الذي يؤلف تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية العصرية وما الذي يمكن أن يتوقعوه من مزودي الخدمة المختصين بتكنولوجيا الإتصالات المعلوماتية. يعرف هذا الدليل القارئ بما مطلوب لإنشاء وظيفة تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية، وما الواجب شموله بإستراتيجية وخطة تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية، وكيف تنظم هذه الوظيفة وتجهزها بالكادر المناسب وتصميم البنى التحتية لهذه التكنولوجيا وإنتقاء التطبيقات البرمجية وقياس الاداء والمسالة الاكثر اهمية في الوقت الحالي وهي كيفية إدامة الجانب الامني.

يمكن أن تجد الدليل على الموقع الالكتروني للجنة: www.intosaicbc.org

---

الاوروساي

المؤتمر الثاني لكوادر الاوروساي الشابة YES 2.0

حثتنا نتائج وتوصيات المؤتمر التاسع للأوروساي جميعاً على إستحضار روح حركة شباب الاوروساي في النشاطات المقبلة للأوروساي. ولتحقيق هذه الغاية يسرنا نحن مكتب مراقب الحسابات العام في إسرائيل أن ننظم المؤتمر الثاني لشباب الاوروساي تحت شعار (أنا والجهاز الرقابي العالي).

إن العالم اليوم يتحدى مجال التدقيق العام ويعرض عليه فرصاً رائعة في الوقت نفسه. إننا اليوم نشهد ثورات تقنية مهمة لها تأثير على جميع جوانب حياتنا منها الهواتف الذكية والعالم الافتراضي الرقمي، والتكنولوجيا فائقة الدقة، والبيانات الضخمة، والمواد الذكية، والواقع المعزز، والعملات الإفتراضية، ووسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة، والطباعة ثلاثية الابعاد، وإنترنت الاشياء وغير ذلك الكثير. ويكاد التغيير يكتسحنا. هذا الامر ثورة وليس تطوراً. ولكن الاهم من ذلك، ان التكنولوجيات الحديثة تولد أفكارا جديدة. هذه التغييرات تعيد تشكيل مجتمعنا والعلاقة بين الافراد والمجتمع والدولة. التكنولوجيات الجديدة تمنح الفرد قوة في المجتمع. اليوم هو "عصر الفرد". هذا جيل السيلفي. فخلف موجة شعبية السيلفي العارمة تكمن رسالة خفية ذات مغزى عميق: كل فرد يؤمن بأنه المركز: أنا أتحكم بواقعي؛ أنا أصمم شخصيتي وأنا أتشارك ذلك مع العالم. هذا تعبير عن عصر الفرد؛ عصر الانا.

وليس مستغرباً أن عصر الانا قد إزداد حدة خلال السنوات الاخيرة. فالمفهوم الذي مفاده أن الفرد مركز كل شئ يعتبر السمة الرئيسية لجيل ٧- الاشخاص المولودون في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم عموماً.

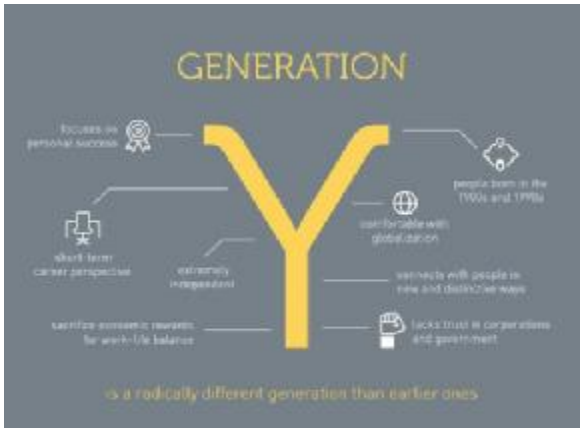

عند المواجهة، أول سؤال يسأله الكثير من الشباب: وما يهمنا في هذا الامر؟

التطورات التقنية والاجتماعية اعلاه تطرح اسئلة اساسية بخصوص اتمام مهمتنا كأجهزة رقابية عليا في المجتمعات التي نعمل فيها. لم تعد الاجهزة الرقابية مجرد "مدققين حصريين". فلم نعد الوحيدين الذي نوفر المعلومات للجمهور والمشرع. لدينا الان الكثير من المنافسين في عصر المعلومات والبيانات المفتوحة. فعلى الاجهزة الرقابية أن تسأل نفسها عن ما اذا كانت الوسائل التقليدية ما تزال الافضل في تنفيذ عمليات التدقيق العامة وللحفاظ على ثقة الجمهور وللتواصل مع الجمهور عموما والشباب بنحو خاص. ما دورنا كأجهزة رقابية في هذا العالم الجديد الشجاع وهل نحن مستعدون لجعل دورنا مهما؟ هل الاجهز الرقابية مستعدة لعصر الانا؟ يهدف YES 2.0 الى الاجابة على هذه الاسئلة.

ولهذا السبب قررنا أن يكون الشعار المركزي لمؤتمر الشباب الثاني "أنا والجهاز الرقابي العالي". كموظف شاب انت القائد المستقبلي في مؤسستك، لذا فمن المهم منحك الفرصة للتأمل في افكار جديدة وتقديمها ومناقشتها حول:

التاثير العام لأجهزة الرقابة العليا – أي أي كيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا إحداث فرق إيجابي وتحسين حياة الافراد. على سبيل المثال، في ظل هذا الموضوع، نود الاستعلام عن المسائل التالية:

- دور الاجهزة الرقابية العليا في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها
- أهمية المواطنين وإشراكهم كأصحاب مصلحة.
- الاجهزة الرقابية العليا في المجتمع متعدد الثقافات
- الاجهزة الرقابية العليا والفئات السكانية الضعيفة
- العنصر الرابع – حقوق الملكية
- تدقيق التنمية المستدامة
- إيصال رسالة التدقيق بأسلوب فعال الى الجمهور عموماً وللشباب خصوصاً.

التأثير المهني – كيف يؤثر عمل الجهاز الرقابي العالي على الموظفين كأفراد وعلى المسؤولين والجهات الخاضعة للتدقيق وكيف يتفاعل موظفي التدقيق التابعين للجهاز الرقابي معهم. على سبيل المثال، ضمن هذا العنوان نود دراسة القضايا التالية:

- التصريح بالاسماء وإلحاق العار – نشر أسماء المسؤولين في تقارير التدقيق
- حق موظفي الجهات الخاضعة للتدقيق في حفظ خصوصيتهم
- كيف تؤثر وسائل الاعلام الجديدة على عملنا كمدققين، وعلى الجهات الخاضعة للرقابة وعلى موظفيها.
- تحديات العلاقة بين المدقق والمدقق عليه
- الفشل كوسيلة للنجاح – تدقيق الفشل

التأثير الشخصي – المدققون كأفراد يعملون في بيئة منظماتية متفردة. على سبيل المثال، نريد تحت هذا العنوان دراسة القضايا التالية:

- دعوة الراغبين بالعمل، تهيئة الالكادر وتدريبهم في العصر الرقمي.
- الحياة الوظيفية والترقية في عصر الموازنة بين الحياة والعمل.
- تحدي إدارة الجيل الحديث من المدققين.

منذ الامؤتمر الاول لشباب الاوروساي الذي نجح نجاحاً باهراً في روتردام في تشرين الثاني ٢٠١٣، خطت مجموعة من زملائنا الشباب خطواتها الاولى: على سبيل المثال في تبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بحقل الاعلام الاجتماعي، مؤتمر الاوروساي التاسع، التعليم والتدريب في الاجهزة الرقابية العليا، إجراءات تسمية المرشحين لمناصب المدقق العام، وسائل التدقيق المبتكرة، الانفاق المفتوح، مراجعات النظير، المنتجات المبتكرة، نقل المعلومات السرية وصورة مهنة التدقيق.

يستمر مؤتمر الشباب الثاني في البناء المتواصل لمجتمع شباب الاوروساي المهني، معززا التعاون بين أعضاءه من أجل ترصين قيمهم المهنية ومعاييرهم لصالح جميع أجهزة الرقابة العليا.

لن يكون مؤتمر الشباب الثاني مؤتمراً تقليدياً بل تجربة مهنية وإجتماعية غنية للوفود الشابة. لحد الان أتم معظم مجتمع الاوروساي والمؤسسات المراقبة إنتقاء وفودهم المشاركة في مؤتمر شباب الاوروساي في حين لجأ آخرون الى أساليب مبتكرة في إنتقاء المرشحين.

ولمن لم يشترك الى الان نقول ان الوقت ما يزال متاحاً لفعل ذلك، نرجوكم إتصلوا بنا على البريد الاليكتروني Yes2015@mevaker.gov.il.

لجنة المعايير المهنية

دعوة لإبداء التعليقات بشان مشاريع الإفصاح على الموقع الالكتروني issai.org.

خلال اجتماع اللجنة التوجيهية السنوي للجنة المعايير المهنية، تمت الموافقة على الوثائق التالية لعرضها على الموقع الالكتروني للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العلياissai.org خلال شهر أيلول وتشرين أول وتشرين ثاني ٢٠١٥. وستكون فترة العرض ثلاثة أشهر على النحو الذي تحدده الإنتوساي وحسب مسار عمل المعايير المهنية.

معايير تدقيق الأداء المعدلة وعكس التغييرات الحاصلة في المعيار الدولي رقم ٣٠٠ الذي أقرَ في اجتماع الانكوساي ٢٠١٣. أعدته اللجنة الفرعية لتدقيق الاداء برئاسة الجهاز البرازيلي.

- المعيار الدولي ٣٠٠٠ لتدقيق الأداء
- المعيار الدولي ٣١٠٠ المفاهيم المركزية لتدقيق الأداء
- المعيار الدولي ٣٢٠٠ إرشادات سير تدقيق الأداء

معايير تدقيق الامتثال المعدل وعكس التغييرات الحاصلة في المعيار الدولي رقم ٤٠٠ الذي أقر في اجتماع الانكوساي ٢٠١٣. أعدته اللجنة الفرعية لتدقيق الامتثال برئاسة الجهاز النرويجي.

- المعيار الدولي ٤٠٠٠ معيار تدقيق الامتثال

يتوقع مصادقة اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية على نسخة إفصاح المعيار الدولي رقم ٣٠ "قواعد السلوك المهني" وبشكل إجراءات خطية خلال شهر أيلول لتكون جاهزة للإفصاح على الموقع الالكتروني issai.org خلال شهر تشرين أول. حيث بدا تنقيح هذه الوثيقة وفقا لجدول التعديل المتفق عليه.

ترأس فريق التنقيح الجهاز البولندي.

قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا:
جنوب افريقيا

ابتكار أفضل الوسائل في توصيل أعمالنا المهنية

ملاحظة المحرر: "إن قيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا" هو عمود جديد سَيُدّرجْ في المجلة ضمن الأعداد القادمة. إن كانت لديكم رغبة في تقديم أخبار عن أجهزة الرقابة العليا تدخل في صلب الموضوع من حيث أهميتها وعلاقتها بهذا الشأن، يرجى الاتصال على INTOSAIjournal@gao.gov وقد ابتكر المدقق العام لجنوب أفريقيا شريط فيديو يوضح فيه كيفية تدقيق المال العام في بلاده. وقد لاقى هذا الشريط استحسانا بما يقارب ٨٠٠ مشاهدة على اليوتيوب، ويوضح فيه كيفيه حصول الأجهزة الرقابية على رأي الجمهور واستفادتهم من عمل الجهاز.

لمشاهدة الفيديو (مليون حقيبة لمليون "راند") الرجاء زيارة:

www.youtube.com/watch?v=rgr3rE-EliM

آخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي

ان التحديثات الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي تبقيك على تواصل باخر المستجدات في مجال عمل مبادرة تنمية الانتوساي .وبغية الحصول على المزيد من المعلومات بشان "IDI "

واجراء التحديث المتواصل بين اصدارات المجلة،ابحث على موقع IDI الالكتروني

http://www.idi.no

اما المعلومات المتعلقة بمبادرة تنفيذ ISSAI (برنامج i٣) يرجى زيارة الموقع:

http;//www.idicommunity.org/3i

اجتماع مجلس ادارة مبادرة التنمية

اجتمع مجلس ادارة مبادرة التنمية في أوسلو، ١٢-١٣ اذار/مارس ٢٠١٥. حيث تمت المصادقة على تقرير الأداء والمسائلة الذي أعدته المبادرة وتقرير البيانات المالية ٢٠١٤ والتقرير السنوي لمجلس ادارة المبادرة لعام ٢٠١٤. وقد أُعدتْ نتائج تقرير الأداء والمساءلة وفقا لعمليات المبادرة ووفقا للخطة التشغيلية للمبادرة 2014-2015 وخطتها الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨. إن هذه الوثائق متاحة الكترونيا على الرابط التالي www.idi.no. أما القضايا الإستراتيجية الأخرى التي خضعت للنقاش فقد أُدرجتْ ضمن مراجعة إدارة المبادرة والدعم الثنائي لها، وشهادة المدققين العموميون ضمن إطار عمل الانتوساي والخطة الاستراتيجية للانتوساي.

عضو جديد في مجلس ادارة مبادرة تنمية الانتوساي

يرحب مجلس إدارة مبادرة الانتوساي بالسيدة ماريغريتا ابيرغ، المدقق العام للجهاز السويدي، باعتبارها عضوا جديدا في مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي. حيث استلمت السيدة ماريغريتا مهام المنصب من سلفها السيد جان لاندال المنتهية ولايته. ونتقدم بجزيل الشكر للسيد لاندال على تقديم الدعم لها.

التحاق وزارة الدولة للشؤون الخارجية للتنمية والتجارة الكندية بالدول المانحة كأحد الدول المانحة لمبادرة تنمية الانتوساي

لقد وقعت وزارة الدولة للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية اتفاقا مع مبادرة تنمية الانتوساي لتوفير دعما ماليا كبيرا قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار كندي على مدى خمس سنوات، ابتداء من ٢٠١٥. وسيستخدم هذا التمويل لبرامج مبادرة التنمية هذه كمحاربة الفساد وعلاقات أصحاب مصلحة الجهاز الرقابي وتنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا.

مبادرة تنفيذ المعيار الدولي (برنامج 3i) ورش عمل اولاسيفس 3i حول تيسير تنفيذ عمل المعيار الدولي

أُقيمتْ ورشة العمل في جولتين من ١٦-٢٠ و٢٣-٢٧ مارس/آذار ٢٠١٥ في مكسيكو سيتي.

وفود مشاركة في اجتماع مجلس ادارة مبادرة تنمية الانتوساي المقام في اوسلو للفترة ١٢-١٣ مارس/اذار ٢٠١٥.

المشاركون في ورشة عمل اولاسيف 3i المقامة في جولتين في نيو مكسيكو للفترة ١٦-٢٠ و٢٣-٢٧ مارس/آذار ٢٠١٥ .

حيث شارك في الورشة ٦٠ مشاركا من ١٨ جهاز رقابي. وتدرب المشاركون للعب ثلاثة ادوار رئيسية كمنظمين للمعيار الدولي ألا وهي:- مستشار ومدير مشروع ومنسق التدريب. واعد المشاركون أيضا مشروع خطط عمل فردية لمبادرات محددة سيتم اعتمادها لدعم تنفيذ المعيار الدولي داخل اجهزتهم الرقابية. وسيمنح المشاركون شهادة منظمو المعيار الدولي للجنة المعايير المهنية لمبادرة الانتوساي بعد استلام خطط العمل المعتمدة من أجهزتهم الرقابية.

اجتماع حفظ نتائج تدقيق الامتثال 3i المقام في اوسلو

عُقدَ الاجتماع من ٦-١٠ ابريل/نيسان ٢٠١٣ حيث التقى عددا من فريق خبراء المعايير الدولية لتدقيق الامتثال ومراقبي ومنظمي برنامج 3i لفترة أسبوع واحد في اوسلو- النرويج لتحديث وثائق إرشادات iCAT لتدقيق الامتثال استنادا على النسخة المنقحة من هذه الوثائق والتي قد حدثت مسبقاً في المرحلة ٣ للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

اجتماعات لإعادة صياغة نتائج 3i للاربوساي

كان من المقرر عقد اجتماع صياغة نتائج 3i في أبو ظبي - الإمارات ٤-٢٠ مارس/آذار ٢٠١٥ لصياغة نتائج 3i وثلاث برامج معتمدة للمعيار الدولي بغية تسليمها إلى منظمة الاربوساي. وبسبب العوائق اللوجستية، لم يتمكن جميع الخبراء المشاركين وفرق التدريب من حضور الاجتماع. وفي الوقت الذي اكتمل فيه الإعداد من نتائج تدقيق الأداء، تزامن معه الانتهاء من نتائج التدقيق المالي خلال انعقاد اجتماع منفصل في المغرب في ٧-١٨ نيسان ٢٠١٥، والتقى فريق تدقيق الامتثال في غضون أسبوع واحد في تونس لإكمال صياغة نتائج تدقيق الامتثال.

تطوير كراس التعليم الالكتروني

التقى أربعة عشر مبدعا من تسعة أجهزة رقابية واثنان من الأمانة الإقليمية في اجتماع لهم عن تطوير النتائج لكراس التعليم الالكتروني للفترة من ١٣-٢٤ نيسان في نيو دلهي- الهند. وخلال الاجتماع، استُخدمَ نظام إدارة التعلم الخاص بمبادرة تنمية الانتوساي. ويقدم هذا الكراس إرشادات لكل من الأجهزة الرقابية والدول بشان إدخال التعليم الالكتروني في مجال عمل المؤسسة. كما يضم الكراس أيضا إرشادات تفصيلية عن التصميم والتطوير والتوظيف والمراقبة وتقييم الدورات التدريبية الالكترونية كجزء من الحلول المشتركة.

تواصل اصحاب المصلحة من خلال مشاركة مبادرة تنمية الانتوساي في الاجتماعات

عملت مبادرة تنمية الانتوساي على تعزيز أقاليم الانتوساي من خلال المشاركة والمساهمة والنقاش في اجتماع مجلس الإدارة واجتماعاتهم الأخرى. وخلال الفترة من ٧-١٣ نيسان ٢٠١٥، شاركت مبادرة تنمية الانتوساي في عدة اجتماعات مع أصحاب المصالح كجزء من اجتماع مجلس ادارة الاسوساي الذي عقد في كوالا لمبور-ماليزيا.

وشملت الاجتماعات الأخرى اجتماع جمعية الاسوساي والاسيان، واجتماع اللجنة التدريبية للاسوساي، والاجتماع الثلاثي بين كل من الأمين العام للاسوساي ومبادرة تنمية الانتوساي ومدير التدريب للاسوساي، وندوة الاسوساي حول "الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز تدقيق الجودة

والفاعلية." وخلال الفترة من ١٧-١٨ شباط ٢٠١٥، مَثّلَ مستشار بناء القدرات التابع للباساي، مبادرة تنمية الانتوساي في اجتماع مجلس إدارة الباساي الذي عقد في اوكلاند-نيوزلاند ، إذ تعمل المبادرة بدورها على دعم منصبه. ونوقش خلال الاجتماع، أعمال المراقبة والتقييم وإطار عمل الإبلاغ والتدقيق التعاوني الخاص بالباساي. واشتركت مبادرة تنمية الانتوساي في اجتماع مجلس ادارة الافروساي الناطقة باللغة الانكليزية واحتفالها بالذكرة السنوية العاشرة لها وعرضت أعمال السنين العشر الماضية مع اعضاء المنظمة.

في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ ، عقد مجلس إدارة اليوروساي اجتماعه في هلسينكي- فنلندا، ونوقش خلاله، التعاون بين مبادرة تنمية الانتوساي واليوروساي في تعزيز قدرات اعضاء المنظمة. وشاركت المبادرة ايضاً في اجتماع فريق هدف ١ (بناء القدرات) في بودابست-هنغاريا من ١٩-٢٠ شباط ٢٠١٥.

وقدمت العروض حول نتائج المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي لعام ٢٠١٤ وبرامج المبادرة وتعزيز برنامج التعلم الالكتروني.

وكجزء من بالتزامها القوي بمجتمع بتنمية الانتوساي، شاركت مبادرة تنمية الانتوساي في اجتماع فريق مهام الانتوساي حول التخطيط الاستراتيجي الذي عقد في فيينا-النمسا في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وقد قُدمتْ معلومات عن إعداد الخطة الإستراتيجية القادمة للانتوساي. كما شاركت مبادرة تنمية الانتوساي أيضا في الندوة المشتركة بين الانتوساي والامم المتحدة التي أقيمت في فيينا من ٢-٦ آذار - مارس ٢٠١٥، حيث قدم عرض تقديمي حول موضوع "التحديات والفرص التي تواجهها الأجهزة الرقابية في بناء القدرات".

كما قُدمَ عرضاً حول نشاطات مبادرة تنمية الانتوساي إلى الزملاء الدوليين في برنامج زمالة المدقق الدولي لمكتب التدقيق الحكومي الامريكي في ١٠ نيسان ٢٠١٥.

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي
لمناقشة اي موضوع في هذا العدد عن اخر اخبار المبادرة، الرجاء الاتصال بنا على:
هاتف: ٤٧٢١٥٤٠٨١٠+
بريد الكتروني: idi@idi.no

الكادر المبدع في اجتماع تطوير نتائج كراس التعلم الالكتروني في ١٣-٢٤ نيسان ٢٠١٥ في نيودلهي-الهند.

آخر مستجدات التعاون بين الانتوساي والدول المانحة

تقييم اداء الجهاز الرقابي

لقد تم تنفيذ المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي وتقرير تقييم الجهاز الرقابي العالمي لسنة ٢٠١٤ بالشراكة مع برنامج مبادرة تنمية الانتوساي والادارة واقسام الامانة العامة للمانحين- الانتوساي بدعم من هيئات الانتوساي الاقليمية والتمويل الاضافي من تعاون دول المانحين- الانتوساي. ولقد خدمت عدة اغراض بضمنها اولوية البرامج العالمية والبرامج الاقليمية لمبادرة تنمية الانتوساي المستقبلية وتحديد الاسس لخطة مبادرة تنمية الانتوساي الاستراتيجية ومتابعة المراجعة العالمية لتعاون الدول المانحة- الانتوساي ٢٠١٠. تركز المقالة التالية بشكل اساسي على المتابعة من تقييم سنة ٢٠١٠.

ماذا يمكنك شراء بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار اميركي؟ ست جُزُر خاصة بمساحة تبلغ ١٠,٠٠٠ اكر للارض الواحدة؟ السفر الى الفضاء بمكوك فضائي؟ اطعام عشرة ملايين عائلة في السنة؟ ماذا عن عشر سنوات من المشاريع المخصصة لدعم المؤسسات الرقابية العليا في كافة انحاء العالم؟ اذاً ماذا يمكننا ان نخبر دافعي الضرائب من كافة انحاء العالم عن ما حققناه بتلك النقود؟ ولا يتضمن ذلك الرقم ألاف الساعات التي بذلها الكادر لتطوير اجهزتهم الرقابية والدعم العيني الذي قدمه جهاز رقابي لاخر او الجهود المجتمعة للجان الانتوساي وفرق العمل والاقاليم لدعم التطوير العالمي لمجتمع الانتوساي باكمله.

اذاً، هل يمكننا بيان العائد من الوقت والنقود المستثمرة في تطوير قدرة الجهاز الرقابي؟ هل تتحسن الاجهزة الرقابية في اداء عملها وصنع أكثر من فرق على حياة المواطنين؟ ويبدو ان مسألة قياس الفرق الذي يحدثه الجهاز الرقابي على حياة المواطنين عملاً مستحيلاً الى درجة ما ولكن مراجعة اداء الجهاز الرقابي وان إظهار التطورات على الاداء بمرور الوقت - عائد من الاستثمارات في تنمية قدرات الجهاز الرقابي- لا يبدو مجدياً فحسب وانما ضروري في الجو الاقتصادي الحالي. كانت مثل هذه الاسئلة المحرك الرئيسي وراء اول تقييم أجرته الانتوساي على الاطلاق في سنة ٢٠١٠ والذي نفذ تحت وصاية تعاون الدول المانحة- الانتوساي. قبل سنة ٢٠١٠ لم يكن لمجتمعات المانحين والانتوساي صورة عالمية لاداء الجهاز الرقابي او احتياجات التنمية المستقبلية.

كان ذلك التقييم المؤثر اول خطوة يمكننا منها قياس تطورنا. في حقيقة الامر كانت سنة ٢٠١٠ سنة بالغة الأهمية للانتوساي بعدة طرق اهمها اعتماد المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية بشكلها الحديث والجديد ومنها بدأت جهود الجهاز الرقابي بتنفيذ عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية.

ولكن مسألة حساب عائد الاستثمار تتطلب تحديد للتغيير في الاداء ومنها قياس الاداء في نقطتين في نفس الوقت. وبهذا في سنة ٢٠١٣ انطلق المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي لجمع المعلومات حول اداء الجهاز الرقابي (كما في بداية سنة ٢٠١٤) واحتياجات تنمية القدرات بضمنها مقارنة الاداء مع سنة ٢٠١٠. ولغرض تجنب تعب اجراء المسح فقد تم تصميم المسح العالمي لتلبية احتياجات متعددة كما هو محدد من قبل منظمة الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي وتعاون المانحين- الانتوساي.

الشكل رقم ١

مؤشرات الاداء الرئيسية (معدل النسبة المئوية لكافة الاجهزة الرقابية في المنطقة)[١]		افروساي-ناطقة بالانكليزية	الاربوساي	الاسوساي	الكاروساي	كريفياف	بورووساي	اولاسيف	بلساي
١. نسب الاجهزة الرقابية المئوية التي تحقق نقط ت او اعلى حول المسائلة المحاسبية المالية والانفاق العام PI-26 "نطاق وطبيعة ومتابعة التدقيق الخارجي" (كافة تقارير الماسئلة المحاسبية المالية والانفاق العام)	٢٠١٠	٥٦	٣٣	٣٦	٣٣	٦	٤٥	٦٧	٤٣
	٢٠١٤	٦٨	٤٥	٤٧	٢٧	٦	٧٩	٤٦	٥٠
٢. التغطية: نسبة الاجهزة الرقابية المئوية المستجيبة تبلغ على اقل تقدير ٧٥% من الكشوفات المالية التي تم استلامها يتم تدقيقها (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)[٢]	٢٠١٠	٦٠	٦٠	٥٦	٢٠	٢٠	٥٥	٢٩	٤٧
	٢٠١٤	٨٧	٨٢	٧٨	٥٣	٤٠	٦٨	٦٠	٩٠
٣. التغطية: نسبة الاجهزة الرقابية المئوية المستجيبة التي لها اساس خطورة موثق لاختيار عمليات تدقيق الالتزام وعلى الاقل ٦٠% (٥٠% في حالة ٢٠١٠) من الكيانات كانت خاضعة لتدقيق الالتزام في السنة (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)	٢٠١٠	٧٩	٦٧	٥٦	٥٨	٢٣	٥٩	٦٩	٤٧
	٢٠١٤	٧٨	٧١	٧٤	٣٥	٢٧	٥٨	٦٠	٥٠
٤. التغطية: نسب الاجهزة الرقابية المستجيبة حيث في السنوات الثلاث الفائتة اصدرت على اقل تقدير عشر تقارير تدقيق اداءء و/او ٢٠% من مصادر التدقيق الخاصة بها كانت تستخدم لتدقيق الاداء (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)[٣]	٢٠١٤	٥٢	٧١	٥٢	٢٤	٧	٧٠	٥٥	٥٠
	٢٠١٠	٧١	٨٣	١٠٠	٢٩	٤٣	١٠٠	٩٥	٧٩
٥. نسبة الاجهزة الرقابية المئوية التي تصدر تقارير التدقيق السنوية الخاصة بها خلال الاطار الزمني القانوني (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)	٢٠١٠	٧١	٨٣	١٠٠	٢٩	٤٣	١٠٠	٩٥	٧٩
	٢٠١٤	٦٧	٩٣	٨٣	٥٠	٥٨	٩٢	٩٣	٦٠
٦. نسبة الاجهزة الرقابية المئوية التي تنشر فيها كافة تقارير التدقيق الخارجي حول العمليات الحكومية المركزية المدمجة خلال مدة ستة اشهر من التدقيق المنجز (تقارير المسائلة المالية والانفاق العام المنشورة)[٤]	٢٠١٢	٨٥	١٧	٥٥	١٠٠	١٢	٧١	٨٩	٤٠
	٢٠١٤	٨٣	٤٣	٥٦	٥٠	١٨	٦٧	٩٠	٤٠
٧. الاستقلال المالي: نسبة الاجهازة الرقابية المئوية المستجيبة بان موازنتهم تقدم مباشرة الى السلطة التشريعية (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)[٥]	٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-
	٢٠١٤	٣٥	٢٩	٣٦	٣١	٧	٦٨	٣٠	٢١
٨. الاستقلال المالي: نسبة الاجهزة الرقابية المستجيبة بان هناك حالات قد تتدخل فيها السلطة التنفيذية فيما يتعلق بموازنة الجهاز الرقابي في الثلاث سنوات الفائتة (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)	٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-
	٢٠١٤	٦٥	٢٩	٣٣	٦٢	٤٧	٣١	٤٠	٣٥
٩. استقلال رئيس الجهاز الرقابي: نسبة الاجهزة الرقابية المئوية التي يتوجب على الفروع الحكومية غير السلطة التنفيذية ان تقدم موافقتها النهائية لها لازاحة رئيس الجهاز (مسح موزانة مفتوح)[٦]	٢٠١٠	٦٤	٢٥	٧١	غير متوفر	٥٦	٨٩	١٠٠	٥٠
	٢٠١٢	٦٣	٢٥	٧٩	غير متوفر	٧٠	٨٩	١٠٠	٥٠
١٠. نسبة الاجهزة الرقابية المئوية التي لها خطة استراتيجية (المسح العالمي لمبادرة تنمية الانتوساي)	٢٠١٠	٩٥	٧٨	٨٦	٤٧	٣٠	٧٨	٧٥	٨١
	٢٠١٤	١٠٠	٩٤	٩١	١٠٠	٩٣	٨٢	٩٠	٩٥

تتضمن الاشكال البلدان النامية والمتقدمة والاقاليم المستندة على عضوية الانتوساي الاساسية (راجع ملحق ب تقييم ٢٠١٤). تتضمن بينات PEFAو OBI فقط بينات حول البلدان النامية.

٢ بالنسبة ٢٠١٠ تبين المؤشرات نسبة الاجهزة الرقابية التي بينت قيامها بتدقيق اكثر من ٧٠% من الكشوفات المالية

٣ تم صيغة هذا السؤال بشكل مختلف في سنة ٢٠١٠ ولا يمكن المقارنة معه.

٤ المؤشران ٧ و٨ لم يتم تغطيتهما في تقييم الانتوساي ٢٠١٠

٥ لا تتوفر هناك معلومات وبيانات للاجهزة الرقابية في الكاروساي.

ولقد نسقت مبادرة تنمية الانتوساي الامر مع مدخلات ودعم هيئات الانتوساي الاقليمية والمحلية اضافة الى دائرة البرامج ودائرة الادارة والامانة العامة للانتوساي في مبادرة تنمية الانتوساي.

اثبت المسح العالمي الذي تم اجراؤه في ٢٠١٤ انه اكثر تعقيداً من سابقه الذي اجري في ٢٠١٠. تم استخدام ادوات المسح على الانترنت علاوة على الاشكال المستندة على الورق وتم اجراء المسح باربع لغات ولكن تجلى التحدي الاكبر في استخدام نتائج المسح لكتابة مسودة تقرير تقييم الجهاز الرقابي العالمي لسنة ٢٠١٤، وكانت التحديات تثليثية. ولم تكن هناك النتائج من تقييم ٢٠١٠ فحسب ولكنت كانت هناك ثروة من البيانات المأخوذة من مصادر اخرى كما في تقييمات الانفاق العام والمسائلة المحاسبية ومؤشر الموازنة المفتوحة التي اعدتها ونظمتها شراكة الموازنة الدولية والبيانات الداخلية من مبادرة تنفيذ المعيار المحاسبي للاجهزة الرقابية العليا (برنامج ٣ i). ولاول مرة، حاول المسح العالمي لسنة ٢٠١٤ قياس جودة عمل التدقيق الخاص بالاجهزة الرقابية العليا مقابل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي للاجهزة العليا للرقابة المالية.

نتم نشر التقرير "اداء الاجهزة الرقابية وقدراتها واحتياجاتها: تقرير تقييم الجهاز الرقابي العالمي لسنة ٢٠١٤" في اذار ٢٠١٥ واصبح متاحاً على الموقع الالكتروني التالي www.idi.no/Filnedlasting.aspx?MIdi=4&Fi1ld=ii33.

وحتى قبل عملية الانهاء كان يحدث تأثيراً. اصبحت احتياجات الاولوية التي حددتها الاجهزة الرقابية في كل منطقة واقليم نقطة البدء للمناقشات بين مبادرة تنمية الانتوساي والمناطق التابعة للانتوساي مؤدية الى ترتيبات على سبع مستويات عالمية من الاولوية التي من شأنها ان تشكل تقديم وتسليم الخطة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي ٢٠١٤-٢٠١٨. وقد اعتمدت الامانة العامة للانتوساي مسودة النتائج حول استقلالية الجهاز الرقابي بسرعة وادت الى انطلاق مبادرة جديدة بين محكمة الحسابات النمساوية و وكالة التنمية النمساوية حول تعزيز استقلالية الجهاز الرقابي.

تم العثور على نتائج تغييرات الاداء من سنة ٢٠١٠ في اطار عمل نتائج تعاون دول المانحين التابعة للانتوساي واختبرت كجزء من التقييم المتواصل والمستمر للتعاون ومن المرجح الابلاغ عن مستقبل هذا التعاون كما وتقدم العديد من النتائج أرقاماً أساسية لخطة مبادرة تنمية الانتوساي الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨ .

وعليه، فما الذي تخبرنا اياه مراجعة ٢٠١٤ حول اداء الجهاز الرقابي وتطورات الاداء بمرور الوقت؟ انها تختبر العديد من جوانب الاداء بضمنها:

- تغطية التدقيق مقارنة بمشروعية العمل (ونعني بذلك جانب الكمية)
- خطوط التقديم الزمنية (بالنسبة للسلطة التشريعية) واصدار تقارير التدقيق
- استقلالية الاجهزة الرقابية (كشرط للاداء)
- التخطيط الاستراتيجي للجهاز الرقابي (لتمكين الاداء)
- جودة عمل التدقيق – والتقدم نحو اجراء عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية (على الرغم من بقاء تحديات القياس).

ويوضح الجدول الموجود في الصفحة السابقة منظوراً اقليمياً لاداء الجهاز الرقابي باستخدام عشر مؤشرات اساسية للاداء مقسم حسب مناطق الانتوساي (مع الافروساي- ناطقة باللغة الانكليزية والكريفياف المبينة كمجاميع لغوية منفصلة عن الافروساي). ويتم بيان مقارنات ٢٠١٠ (وفي بعض الاحيان ٢٠١٢) حيثما توفرت. كما يقدم التقرير تحليلاً عالمياً مقسم وفقاً لتقسيمات دخل OECD القياسية (دخل منخفض ودخل متوسط منخفض ودخل متوسط عالي الدول المتقدمة).

يبين تقرير تقييم ٢٠١٤ ان اداء الجهاز الرقابي قد تطور فيما يخص اهم المؤشرات وفي معظم مجاميع دخل البلدان منذ تقييم سنة ٢٠١٠. وتم ملاحظة التطورات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض.

فيما يتعلق بالبلدان النامية على وجه التحديد فقد ارتبطت مؤشرات اداء الانفاق العام والمسائلة المحاسبية بالتدقيق الخارجي والتي تم قياسها ٤٧ بالمائة للبلدان التي سجلت تقييم ت او اعلى والتي تصل الى اعلى من ٣٨ بالمائة من تلك التي تم قياسها سنة ٢٠١٠.

تغطية تقارير التدقيق وتقديمها واصدارها

في البلدان النامية ابلغت ٦٨ بالمائة من الاجهزة الرقابية بانهم حققوا مقاييس التدقيق المالي ٦٠ بالمائة لتدقيق الالتزام و٤٦ بالمائة لتدقيق الاداء. لقد تزايدت تغطية تدقيق الالتزام والتدقيق المالي مقارنة بارقام عام ٢٠١٠ في حين لم تكن هناك

بيانات موضوعية حول تغطية تدقيق الاداء من تقييم ٢٠١٠. ويبقى هناك تركيزاً على التدقيق المالي الذي يعد اكثر اهمية في بلدان الدخل المنخفض والمحدود حيث تم تلبية اكثرلمعيار تغطية التدقيق المالي بنسبة ٧١% لاجهزة الرقابة المالية العليا ، لكن تلبية معيار تدقيق الأداء تصل لنسبة ٤٠% فقط. على ان نتائج التقييم تحتاج لان يتم اعتبارها في ضوء النتائج الاخرى حيث نفذت العديد من الاجهزة الرقابية تدقيق البيانات المالية ويمكن للتدقيق المالي كما حددته المعايير المحاسبية للاجهزة الرقابية العليا ان يكون مختلفاً تماماً.

وضحت نتائج تقييم ٢٠١٤ ان حوالي ٨٠% من الاجهزة الرقابية تقدم تقاريرها وفقاً للاطار الزمني القانوني ويوجد هناك انحدار قليل عالمياً بسبب تدهور الاداء في البلدان ذات الدخل المنخفض.

قياس البيانات من تقييمات المسائلة المالية والنفقات العامة فيما اذا كانت تقارير التدقيق قد قدمت خلال ١٢ شهر من المدة او أظهرت تحسن في التقديم الزمني من بين جميع مجاميع الدخل.

يظهر نشر تقارير التدقيق الخارجية فرصة لتحسين اجهزة رقابية عليا معينة. وجد الاستبيان العالمي انه في الوقت الذي ابلغت فيه ٧٠ % من اجهزة الرقابة العليا عن قيامها بنشر ٨٠% على الأقل من تقارير التدقيق المنجزة تم الاشارة الى ان ١٥% من اجهزة الرقابة العليا التي أجابت على الاستبيان لم تقم بنشر اي تقرير خاص بالتدقيق في السنوات السابقة.

ان اداء الجهاز الرقابي الاعلى يتقيد بالبيئة الخارجية التي يعمل بها الجهاز. ومن الجدير بالملاحظة في أداء الجهاز الرقابي الاعلى العالمي بأنه ضعيف الى حد كبير وفي جميع المؤشرات في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة مع الدول ذات الدخل الذي يتراوح مابين الضعيف الى المتوسط والمتوسط الى العالي. إقليميا يظهر ان اجهزة الرقابة العليا ضمن CREFIAF تواجه اكبر التحديات. وكما هو متوقع، يبدو بان مستوى تطور الدولة الذي يرتبط والى حد كبير بمستويات الحوكمة وسيادة القانون والمستويات التعليمية وتطور المجتمع المدني ووسائل الاعلام له الاثر الاهم على اداء الجهاز الرقابي العالي.

استقلالية الجهاز الرقابي الاعلى

ان الاستقلالية وخصوصا الاستقلالية المالية تبقى تحدياً .وتظهر نتائج التقييم لسنة ٢٠١٤ انه حوالي ٨٠% من اجهزة الرقابة العليا ابلغت عن المصادقة على موازناتهم من قبل السلطة التشريعية، تعتبر هذه النسبة اقل في بعض المنظمات الاقليمية في منظمة الانتوساي . وان ٣٧ % فقط من أجهزة الرقابة العليا قد أبلغت بان لديها إطار قانوني يسمح للجهاز الرقابي الاعلى بعرض موازنته مباشرة الى السلطة التشريعية و ٥٥% فقط من أجهزة الرقابة العليا لها الحق بطلب استئناف الى السلطة التشريعية حول تخصيصات الموازنة. وفي جميع المقاييس، فان اجهزة الرقابة العليا في الدول ذات الدخل المنخفض لها الاطر القانونية التي تنحرف والى حد كبير عن مبادئ اعلان المكسيك الخاص باستقلالية اجهزة الرقابة العليا المعتمدة في دراسة الاستبيان العالمي. ولسوء الحظ ، فان اكثر من ٤٠% من اجهزة الرقابة العليا قد ابلغت عن حالات تدخل السلطة التنفيذية في عملية تحديد الموازنة بضمنها الاستقطاعات غير المصادق عليه من قبل وزارة المالية لتخصيصات سابقة صادقت عليها السلطة التشريعية . مجدداً لقد لوحظ هذا الامر لكونه اكثر انتشارا في الدول ذات الدخل المنخفض واعلى في منظمات اقليمية محددة في الانتوساي.

ان تحديات الدول ذات الدخل المنخفض تعتبر ايضا واضحة من مؤشرات دليل الموازنة المفتوح (OBI) حول استقلالية اجهزة الرقابة العليا الذي يظهر ايضا انه من الممكن للدول ذات الدخل المنخفض ان تواجه موارد غير مناسبة – بغض النظر عما اذا وافقت السلطة التنفيذية او التشريعية على موازنة الجهاز الرقابي الاعلى ام لم توافق. ومع ذلك فبالنسبة للدول ذات الدخل الذي يتراوح مابين المتوسط الى العالي، فان الاستقلالية المالية في عملية الموازنة تعتبر دافعاً مهماً في ضمان الموارد الكافية للجهاز الرقابي العالي لاستلام تفويضه. وتقترح بيانات OBI ايضا مستويات من الاستقلالية المالية وكفاية الموارد والتحسينات بمرور الوقت.

بالإضافة الى الاستقلالية المالية، ينبغي ان يكون لأجهزة الرقابة العليا حرية التصرف وان تكون بعيدة عن التدخلات في اختيار اعمال التدقيق الخاص بها. تكشف بيانات OBI عن وجود تحديات في عدة منظمات اقليمية حيث لاتملك اجهزة الرقابة العليا فيها حرية التصرف. وتظهر بيانات OBI تحسن الاستقلالية لرؤساء الاجهزة الرقابية العليا في الدول ذات الدخل المنخفض فيما يخص الموافقات غير التنفيذية المطلوبة لإقالة رئيس الجهاز الرقابي الأعلى ومع ذلك فان هذا مطلوب في ربع واحد فقط من اجهزة الرقابة العليا

التابعة لمنظمة الارابوساي والنصف في منظمة PASAI.

التخطيط الاستراتيجي لأجهزة الرقابة العليا وتنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

منذ ٢٠١٠ منحت منظمة الانتوساي ومجتمع الدول المانحة ، الاولوية في تطوير الخطط الاستراتيجية والاجراءات التنموية التي تقودها اجهزة الرقابة العليا . لقد اعطى هذا الامر للجهاز الرقابي العالي مسؤولية تطوير نفسه وتوفير الفرص للشركاء الخارجين لمواءمة وتنسيق دعمهم من خلال هذه الخطط. لقد ابلغت ٩٢ % من اجهزة الرقابة العليا حالياً عن خططها الاستراتيجية وهذه تعتبر نسبة عالية عما كانت عليه في ٢٠١٠ حيث بلغت ٧٣%.

لقد كانت الزيادة ملحوظة ومهمة في CREFIAF والتي ارتبطت بدورتين من برامج التخطيط الاستراتيجي مع مجاميع اجهزة الرقابة العليا. ان ٩٤% من اجهزة الرقابة العليا حاليا لديها خطط للاجراءات التنموية من اجل تقديم المساعدة وتحويلها الى ممارسات.

لقد اصبح لتنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا التركيز ذو الاولوية لمجتمع الانتوساي بعد الموافقة على ادلة التدقيق (المستوى الرابع) في ٢٠١٠ والمبادئ الرئيسية (المستوى الثالث) في ٢٠١٣. اضيفت هذه الى (المتطلبات) الموجودة الى (المستوى الثاني). ان تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وكسلسلة من الخطوات يظهر في الشكل ٢ .

اشار التحليل المستند على نتائج دراسة الاستبيان العالمي والمبين في اطار قياس اداء اجهزة الرقابة العليا (SAI PMF) وادوات تقييم الامتثال لهذه المعايير (iCAT) ان ٨٣% من اجهزة الرقابة العليا قد قررت اعتماد المستوى الثاني من المعايير ولغاية الان فان ٢٠% فقط قد قيُم امتثالهم الى المستوى الثاني من المعايير من خلال تنفيذ تقييم وفقا لبرنامج iCAT و SAI PMF.

تنص المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا في المستوى الثاني، على معايير في المجالات التي تكون خارج وضمن رقابة اجهزة الرقابة العليا. جمعت الادلة حول التقدم الذي احرزته الاجهزة الرقابة العليا فيما يخص الشفافية والقدرة على المساءلة (المعيار ٢٠).

يظهر قانون السلوك المهني (معيار رقم ٣٠) ورقابة الجودة وانظمة الضمان (معيار رقم ٤٠) التقدم المحرز المبين في ادناه من ناحية تطبيق اجهزة الرقابة العليا للمعاير الدولية المتماشية مع السياسات والأدلة:

- ٧٧ % من أجهزة الرقابة العليل لديها دليل قانون السلوك المهني الذي يتماشى مع المعايير الدولية انظر المعيار الدولي رقم ٣٠.
- ٤٧% من أجهزة الرقابة العليا لديها دليل ونظام لرقابة وضمان الجودة. أنظر المعيار الدولي رقم ٤٠

يقدر الشكل رقم ٢ التقدم الحاصل طبقاً الى الأحداث الرئيسية في عملية التنفيذ.

ان العينة التي سحبت من هذه النتائج صغيرة وتشير الجهود المبذولة في المعايير الثلاثة الى ان مصداقية البيانات وموثوقيتها تعتبر قضية مهمة عند قياس تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. على الرغم من ان تقييم ٢٠١٤ حاول استخدام البيانات المستندة على الادلة من مصادر مختلفة في الإبلاغ عن تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. وقد حاول التقييم استخدام البيانات المستندة على الأدلة من مصادر مختلفة في الإبلاغ عن تنفيذ المعايير، فان التوصل الى الاستنتاجات عند اللزوم يبين انه قد تم الاشارة الى الشكوك بوضوح .

هناك عدد من التحديات التي تم مواجهتها للوصول الى هذه الاستنتاجات- ان فهم تنفيذ المعايير الدولية في المجتمع علماً هو في مرحلة التكوين، وحالياً لا توجد مجموعة كافية من الاستنتاجات مضمونة الجودة والمستندة على الادلة مبنية على الأدلة في تنفيذ المعايير الدولية، والاهم من ذلك، ان أجهزة الرقابة العليا كيانات سيادية وليس لدى اي جهة أخرى خارجية تفويض لطلب هذه المعلومات من أجهزة الرقابة العليا.

شكل رقم ٢: التخطيط الاستراتيجي لأجهزة الرقابة العليا وتنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

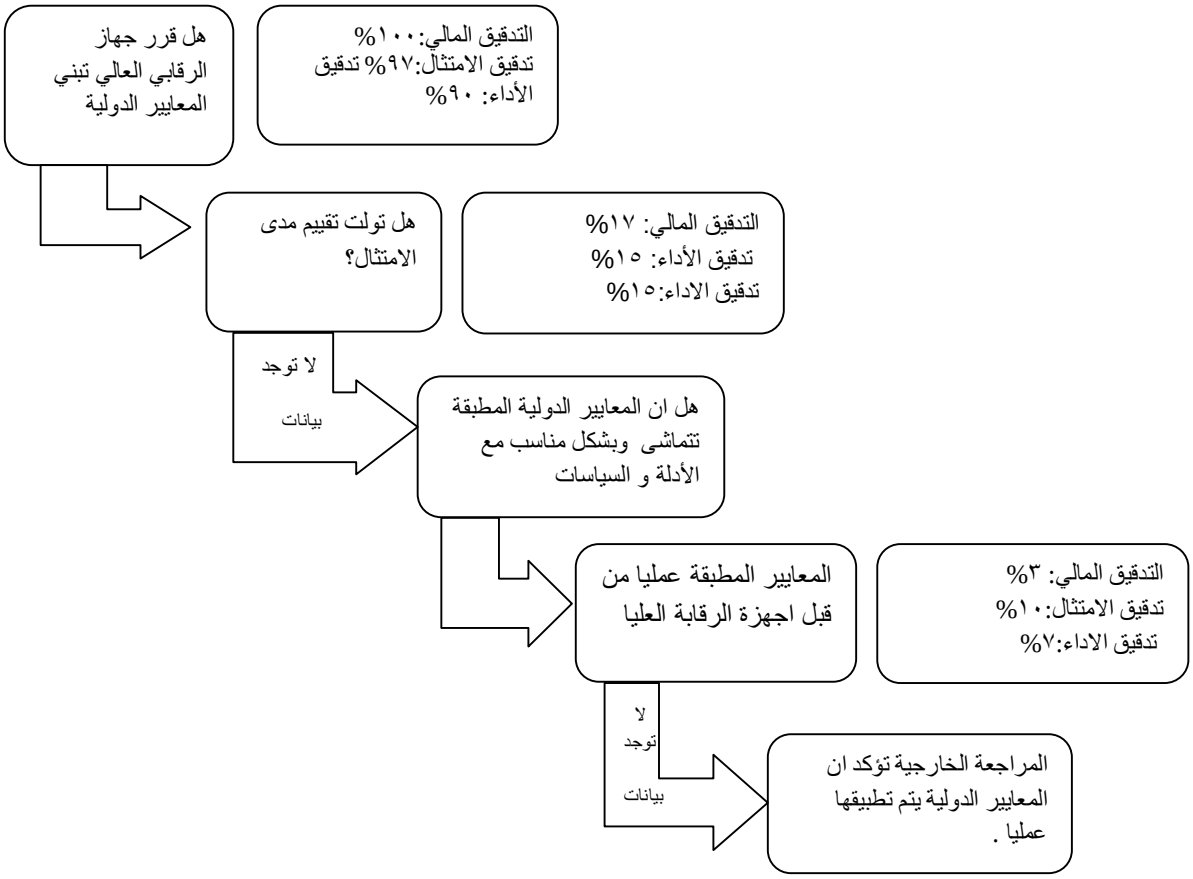

يظهر قانون السلوك المهني (معيار رقم ٣٠) ورقابة الجودة وانظمة الضمان (معيار رقم ٤٠) التقدم المحرز المبين في ادناه من ناحية تطبيق اجهزة الرقابة العليا للمعاير الدولية المتماشية مع السياسات والأدلة:

- ٧٧ % من أجهزة الرقابة العليل لديها دليل قانون السلوك المهني الذي يتماشى مع المعايير الدولية انظر المعيار الدولي رقم ٣٠.
- ٤٧% من أجهزة الرقابة العليا لديها دليل ونظام لرقابة وضمان الجودة. أنظر المعيار الدولي رقم ٤٠.

مرة أخرى، فان تقييم النظرية مقابل التطبيق يظهر وجود فجوة كبيرة وكعينة فانها تشير الى ان هناك ٧% فقط من أجهزة الرقابة العليا قد نفذت بالفعل الممارسة طبقاً للمعايير الدولية رقم ٣٠ و ٤٠. في حال تنفيذ المعيار الدولي رقم ٢٠، فقد وجد على الرغم من قيام ٤٨% من أجهزة الرقابة العليا بنشر على الاقل ٨٠% من تقاريرهم التدقيقية الكاملة، فانه لا يوجد دليل كاف للوصول الى أساس لأجهزة الرقابة العليا يقيس انجازهم السنوي ويبلغ عنه بشكل علني.

فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية التدقيقية (مستوى رقم٤) لعميات تدقيق الاداء والامتثال والتدقيق المالي.

يقدر الشكل رقم ٢ التقدم الحاصل طبقاً الى الأحداث الرئيسية في عملية التنفيذ.

ان العينة التي سحبت من هذه النتائج صغيرة وتشير الجهود المبذولة في المعايير الثلاثة الى ان مصداقية البيانات وموثوقيتها تعتبر قضية مهمة عند قياس تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. على الرغم من ان تقييم ٢٠١٤ حاول استخدام البيانات المستندة على الادلة من مصادر مختلفة في الإبلاغ عن تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. وقد حاول التقييم استخدام البيانات المستندة على الأدلة من مصادر مختلفة في الإبلاغ عن تنفيذ المعايير، فان التوصل الى الاستنتاجات عند اللزوم يبين انه قد تم الاشارة الى الشكوك بوضوح.

هناك عدد من التحديات التي تم مواجهتها للوصول الى هذه الاستنتاجات - ان فهم تنفيذ المعايير الدولية في المجتمع علماً هو في مرحلة التكوين، وحالياً لا توجد مجموعة كافية من الاستنتاجات مضمونة الجودة والمستندة على الادلة مبنية على الأدلة في تنفيذ المعايير الدولية، والاهم من ذلك، ان أجهزة الرقابة العليا كيانات سيادية وليس لدى اي جهة أخرى خارجية تفويض لطلب هذه المعلومات من أجهزة الرقابة العليا.

مع ذلك، هناك حاجة مستقبلية مهمة للحصول على معلومات أفضل في مجال تنفيذ المعايير الدولية وجانب الجودة لأداء جهاز الرقابة العالي. هذا يقع في صميم جميع الجهود المبذولة لتنمية قدرات جهاز الرقابة العالي عبر الانتوساي والمجتمعات المانحة.

لدى الانتوساي أدوات تمكن من جمع المعلومات على نحو افضل في تنفيذ المعايير الدولية. بصرف النظر عن الاستخدام التطوعي لإطار قياس أداء جهاز الرقابة العالي وبرنامج iCATs والجهود المستمرة لجلب هاتين الأداتين إلى مستوى التوافق.

لذلك هناك وقت قبل القيام بالتقييم القادم لاداء جهاز الرقابة العالي العالمي في ٢٠١٧ ،ولتعزيز الجهود الجماعية المبذولة في تنفيذ المعايير الدولية واجراء عمليات التقييم المستندة على الأدلة ومضمونة الجودة في تنفيذ المعايير الدولية وبيان ان اداء اجهزة الرقابة العليا يتحسن وانها تحقق التغيير الفعلي بحياة المواطنين.

ومن المحتمل ان يعطينا هذا افضل جواب للسؤال: ما الذي يمكن ان تشتريه مقابل ٥٠٠ مليون دولار.

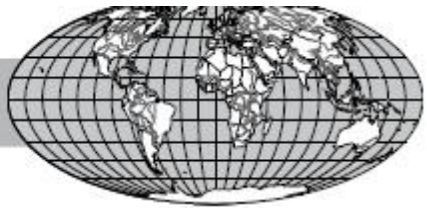

مفكرة الانتوساي لسنة ٢٠١٥

آب / اغسطس	أيلول / يوليو	تشرين الأول / اوكتوبر
	٨-١٠ اجتماع لجنة بناء القدرات في ستوكهولم، السويد	٦-٧ الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية تعاون الجهات المانحة للانتوساي
	١٤-١٦ الاجتماع الثامن لمجموعة عمل قيم وفوائد اجهزة الرقابة العليا، نانجك، الصين	١٣-١٦ المؤتمر الثامن عشر للباساي ،بورت فيلا ،فانياتو
	٢١-٢٣ الاجتماع الثاني لمجموعة عمل الصناعات الاستخراجية، أوسلو ،النرويج	١٥-١٦ الاجتماع السابع للجنة التوجيهية للجنة تبادل المعلومات وخدمات المعرفة، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية
	٢٢-٢٣ اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، بوخارست، رومانيا	٢١-٢٢ الاجتماع الثالث عشر للجنة الفرعية لتدقيق الامتثال، بكين، الصين
تشرين الثاني / نوفمبر	**كانون الأول / يناير**	
١٠-١١ الاجتماع السابع والستين مجلس إدارة الانتوساي، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة	٧-٩ المؤتمر المشترك الخامس لليوروساي-اربوساي، قطر	
٩-١٢ مؤتمر الاوروساي للشباب، إسرائيل		
٢٧-٣٢ الاجتماع العمومي الخامس والعشرين للاولاسيف، مدينة مكسيكو، المكسيك		

ملاحظة المحرر: اصدر هذا التقويم بدعم من استراتيجية تواصل الانتوساي وكطريقة لمساعدة أعضاء الانتوساي في تخطيط وتنسيق الجداول الزمنية. من سمات هذه المجلة الدورية انها مجلة ذات نطاق واسع وتتناول احداث على المستوى الاقليمي على سبيل المثال المؤتمرات والمجالس العامة والاجتماعات الموسعة. بسبب المساحات المحدودة للمجلة، ستدرج العديد من البرامج التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي قدمتها الاقاليم طبقاً للمساحة المتوفرة. للمزيد من المعلومات، اتصل بالامانة العامة لكل مجموعة عمل اقليمية.

لمعلومات الاتصال يرجى زيارة الموقع: www.intosai.org/regional-working-group.html

INTOSAI